



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

العنوان

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة حالة الجزائر
الفترة (1990-2022)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي.

تحت إشراف:

د. سحاب نادية.

من إعداد الطلبة:

■ جوامع نضيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوالكور نورالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
سحاب نادية	أستاذ محاضر - أ -	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
ساحلي لزهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة:

العنوان

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة حالة الجزائر
الفترة (1990-2022)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي.

تحت إشراف:

د. سحاب نادية.

من إعداد الطالبة:

جوامع نضيرة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوالكور نورالدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
سحاب نادية	أستاذ محاضر - أ -	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
ساحلي لزهر	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025-2026



علمة زهر

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

الحمد لله والشكر له، الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

أتقدم بخالص تشكراتي إلى الأستاذة الفاضلة "سحاب نادية" الذي ساعدتني في إنجاز هذه الدراسة بتوجيهاتها ونصائحها القيمة جزاها الله خيراً

تقديراً لجهودهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة، أتقدم بجزيل الشكر للأستاذ بوالكور نور الدين، الأستاذ ساحلي لزهرة، الأستاذ شروق سمير، والأستاذة لسبع مريم.

أشكر اللجنة المناقشة على قبولها دعوتنا.

كما لا أنسى أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الأساتذة المحترمين بكلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

الإهداء

أولاً وقبل كل شيء أحمد الله عزوجل الذي وفقني في إتمام هذا العمل حمداً كثيراً مباركاً فيه

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة حبيبنا وشفيعنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام

إلى من أرضعني الحب والحنان....إلى من جعلت الجنة تحت قدميها...إلى من وهبتني الحياة... تلك المرأة
العظيمة.... أُمِّي الغالية

إلى أعظم الرجال صبراً.... إلى من وضع حجر الأساس لمسيرتي... من كان دافعاً لي دوماً نحو التفوق... من
أستمد عزيمتي منه..... أبي العزيز

إلى من جمعتني معهم ظلمة الرحم... إلى من شاركوني تفاصيل حياتي...

إلى أخواتي الغاليات..... رفيقات العمر.. إلى من تقاسمن معي أجمل الذكريات وأصعب اللحظات، إلى من كان
وجودهن مصدر قوة وسندلي... أحلام، كاميليا، نزيهة، نجاة، حياة، نوال، وفاء

إلى من كان سنداً لي وشجعني....أخي العزيز عمار

إلى أحباب قلبي الصغار..... إلى من زينو حياتي.....أبناء وبنات أخواتي حفظهم الله

إلى من كانت مصدر محبة ودعم وتشجيع... إلى صاحبة القلب الطيب....خالتي غنية

إلى من شاركت معهم حلو الجامعة ومرها..... صديقاتي وزملاء الجامعة

إلى كل من علمني حرفاً طوال مسيرتي الدراسية.....والى أساتذتي الكرام...

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي) على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وقد تم الإستعانة بمنهجية الإنحدار وفق برمجية Eviews لتحليل البيانات واختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتم التوصل إلى النتائج التالية: التضخم والنفقات العامة يؤثران بشكل عكسي على البطالة، في حين أن النمو الاقتصادي يؤثر بشكل سلبي على معدلات البطالة في المدى القصير والطويل، حيث أنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. **الكلمات المفتاحية:** البطالة، التضخم، النفقات العامة، النمو الاقتصادي والتكامل المشترك.

Abstract:

this study aims to measure the impact of some economic variables (inflation, public expenditure, and GDP) on the unemployment rate in Algeria during the period (1990-2022). The regression methodology using Eviews software was employed to analyze the data and test the relationship between the study variables.

The following results were obtained: inflation and public expenditure have an inverse effect on unemployment, while economic growth negatively affects unemployment rates in the short and long term, as there is a long- term equilibrium relationship between the study variables.

Keywords: Unemployment, Inflation, public Expenditure, Economic Growth, and Cointegration.

فهرس المحتويات:	
الصفحة	العنوان
—	اهداء
—	شكر
—	فهرس المحتويات
—	قائمة الجداول
—	قائمة الأشكال
(أ-ج)	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للبطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية	
5	تمهيد
6	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية
6	المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة
6	الفرع الأول: تعريف البطالة وطرق قياسها
9	الفرع الثاني: أنواع البطالة
10	الفرع الثالث: الآثار المختلفة للبطالة
12	المطلب الثاني: الإطار النظري لبعض المتغيرات الإقتصادية (التضخم، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي)
12	الفرع الأول: التضخم
16	الفرع الثاني: النفقات العامة
22	الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي
25	المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية
25	المطلب الأول: علاقة البطالة بالتضخم
27	المطلب الثاني: علاقة البطالة بالنفقات العامة
28	المطلب الثالث: علاقة البطالة بالناتج المحلي الإجمالي
32	المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة
32	المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة
35	المطلب الثاني: القيمة المضافة للدراسة وأهميتها العلمية والتطبيقية
36	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: دراسة قياسية تحليلية لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر خلال	

الفترة (1990-2022)

38	تمهيد
39	المبحث الأول: تحليل تطور البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2022)
39	المطلب الأول: تحليل تطور البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)
41	المطلب الثاني: تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2022)
41	الفرع الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
44	الفرع الثاني: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
45	الفرع الثالث: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
46	المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة القياسية
46	المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة
46	الفرع الأول: الإطار النظري لنموذج ARDL
47	الفرع الثاني: الصياغة الرياضية وتفسير مكونات النموذج
47	المطلب الثاني: منهجية نموذج ARDL
47	الفرع الأول: درجة إستقرارية السلاسل الزمنية
48	الفرع الثاني: إختيار فترات الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length)
48	الفرع الثالث: اختبار الحدود bound test
48	الفرع الرابع: نموذج تصحيح الخطأ (تقدير العلاقة طويلة الأجل و العلاقة قصيرة الأجل)
48	الفرع الخامس: خلو النموذج من المشكلات القياسية
48	الفرع السادس: مرحلة اختبارات الإستقرارية (Cusum- Cusum test)
49	المبحث الثالث: الدراسة القياسية بإستخدام ARDL
49	المطلب الأول: عرض البيانات ونموذج الدراسة
49	الفرع الأول: توصيف النموذج والخصائص الإحصائية للمتغيرات
51	الفرع الثاني: نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.
53	المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج ARDL
53	الفرع الأول: تحديد درجة التكامل المثلى لنموذج ARDL
53	الفرع الثاني: إختيار الحدود Bound test
54	الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل
58	المبحث الرابع: اختبار صلاحية النموذج
58	المطلب الأول: دراسة الإختبارات التشخيصية.

58	الفرع الأول: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي Breusch– Godfrey serial Correlation LM
58	الفرع الثاني: اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ) Heteroskedasticiy test Breush–pegan
58	الفرع الثالث: اختبار التوزيع الطبيعي Jarque– Berra test
58	الفرع الرابع: اختبار توصيف النموذج Ramsey test
60	المطلب الثاني: دراسة إستقرارية النموذج
61	الفرع الأول: اختبار Cusum
61	الفرع الثاني: اختبار Cusum–Sq
61	المطلب الثالث: مناقشة النتائج
64	خلاصة الفصل الأول
66	خاتمة
70	قائمة المراجع
76	الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
02-01	توصيف النموذج	49
02-02	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	50
02-03	نتائج اختبار الإستقرارية	52
02-04	نتائج اختبار الحدود	54
02-05	تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل	55
02-06	نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM	59
02-07	نتائج اختبار ثبات التباين Breusch Began	59
02-08	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque- Bera test	60
02-09	نتائج اختبار توصيف النموذج	60

الرقم	العنوان	الصفحة
01-01	منحنى فليبس	26
01-02	أثر الإنفاق العام على البطالة وفقاً للمدرسة الكينزية	28
01-03	البطالة والنمو الإقتصادي لو. م. أ. بين (1970-2005)	31
02-01	تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)	39
02-02	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	42
02-03	تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة (1990-2022)	44
02-04	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022)	45
02-05	تحديد درجة التأثير المثلّي	53
02-06	نتائج إختبار Cusum- Cusum-SQ	61

مقدمة

المقدمة العامة:

تعد ظاهرة البطالة من بين الظواهر التي تؤثر وتؤدي إلى إختلالات إقتصادية عالمية حيث تعد هذه الأخيرة محل الدراسة والإهتمام لدى الكثير من الإقتصاديين والمفكرين، وقد تعددت النظريات الإقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، حيث تعتبر البطالة ظاهرة إقتصادية إجتماعية تتركز التنمية والإقتصاد وتخلق التخلف لدى المجتمعات، وتعد البطالة عائق لدى دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

وعلى الرغم من أثار البطالة وإنعكاسها السلبي على الواقع الإقتصادي والإجتماعي، فالبطالة ظاهرة سلبية تمس دول العالم سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء، والجزائر تعتبر من بين الدول التي واجهت الكثير من التحديات ولعل أبرزها مشكلة البطالة، حيث تعد هذه الأخيرة ظاهرة متشابكة تتحكم فيها الكثير من المتغيرات الإقتصادية (التضخم، النفقات العامة، والنمو الإقتصادي، سعر الصرف، الإستثمار..... إلخ)، فالتضخم يؤثر على القدرة الشرائية والإستثمار والإنتاج مما ينعكس على حجم التشغيل، كما تساهم النفقات العامة في تحفيز النشاط الإقتصادي وخلق فرص عمل من خلال تمويل المشاريع والبرامج التنموية، في حين يعد النمو الإقتصادي من أهم العوامل التي تساعد على زيادة الإنتاج والإستثمار وبالتالي الحد من البطالة، وقد شهد الإقتصادي الجزائري خلال الفترة (1990-2022) تغيرات إقتصادية عديدة أثرت على هذه المتغيرات وعلى مستوى البطالة، مما يجعل دراسة العلاقة بينها أمراً ضرورياً، لفهم طبيعة تأثيرها على سوق العمل.

وإنطلاقاً مما سبق فإن هذه الدراسة تسعى إلى محاولة التركيز على بعض العوامل المؤثرة على البطالة وقياس أثرها في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، من خلال إستخدام النماذج القياسية لما لها من أهمية بالغة في دراسة وتحليل وتفسير العلاقة بين هذه المتغيرات الإقتصادية بهدف الوصول إلى نتائج تفسر مختلف المتغيرات الإقتصادية.

وعليه فمن خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة وفق السؤال الجوهرى التالي:

- ما مدى تأثير بعض المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)؟

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؟
- كيف ساهمت الإجراءات التي اتبعتها الجزائر في الحد من البطالة؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة في الجزائر والتضخم؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة في الجزائر والنفقات العامة؟
- ما طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل البطالة في الجزائر والنتائج المحلي الإجمالي؟

الفرضيات:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث نقف على جملة من الفرضيات والتي يمكن إبرازها في:

- تعاني الجزائر من معدلات بطالة جد مرتفعة؛
- لم تساهم الإجراءات المتبعة من قبل الدولة في تخفيف من حدة البطالة بالشكل المنتظر؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة في الجزائر ومعدل التضخم؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة في الجزائر والنفقات العامة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة في الجزائر والنتائج المحلي الإجمالي.

مبررات اختيار هذا موضوع البحث:

توجد عدة أسباب ومبررات حفزتنا على اختيار هذا الموضوع من بينها:

- التخصص والمتمثل في الإقتصاد النقدي والمالي تم اختيار موضوع الدراسة؛
- الرغبة في التعرف واكتشاف على موضوع الدراسة والمفاهيم المتعلقة به من الجانب النظري والقياسي؛
- ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير خلال فترة الدراسة؛
- تعد البطالة من بين أهم المؤشرات التي تتحكم في أي إقتصاد في العالم؛
- معرفة أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على معدلات البطالة؛
- معرفة العلاقة التي تربط البطالة ببعض المتغيرات الإقتصادية وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة.

أهمية الموضوع:

- الوقوف على مدى فعالية السياسة وتحديد بعض المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر على البطالة؛
- دراسة لب المشكلات البطالة والتي تعاني منها جل الدول النامية ومن بينها الجزائر؛
- قياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية (التضخم، الإنفاق الحكومي، النمو الإقتصادي) على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)؛
- الكشف عن حقيقة تأثير بعض المتغيرات الإقتصادية على معدلات البطالة وأثرها على الإقتصاد الجزائري؛
- محاولة إجراء نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

أهداف الدراسة:

- تحليل واقع البطالة في الجزائر؛
- تحليل واقع بعض المتغيرات الإقتصادية (التضخم، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر؛
- معرفة العلاقة التي تربط البطالة ببعض المتغيرات الإقتصادية (التضخم، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر؛
- إبراز دور النماذج الإقتصادية القياسية في تحليل وتفسير ظاهرة البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية؛

حدود البحث:

بالنسبة للبعد المكاني للدراسة فهو يخص الإقتصاد الجزائري وذلك من خلال إجراء الدراسة على بعض المتغيرات الإقتصادية ومدى تأثيرها على معدلات البطالة في الجزائر، أما فيما يخص الإطار الزمني فإن فترة الدراسة تمتد من عام 1990 إلى غاية 2022، وقد تم اختيار هذه الفترة نظراً للإجراءات التي إتخذتها الجزائر خلال فترة التسعينات وإنخفاض أسعار البترول ومحاولة معرفة مدى تأثير المتغيرات الإقتصادية على البطالة في الجزائر.

منهج الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لملائمته وطبيعة الموضوع، وهذا من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل أثر البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية في الجزائر وهذا من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية، وكذلك تم دراسة العلاقة بين بعض المتغيرات الإقتصادية ومعدلات البطالة، وتم الإستعانة ببرنامجين (EXCEL; EIEWS) لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الإختبارات اللازمة.

مصادر الدراسة:

وقد تم الإعتماد في الجانب النظري على جمع الكتب والمقالات والمذكرات، أما الجانب التطبيقي للدراسة فقد اعتمدت على المعطيات المتحصل عليها من البنك الدولي والديوان الوطني للإحصاء والمقالات.

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي إعترضتنا من خلال إنجازنا لهذا البحث صعوبة جمع البيانات وتباينها من مصدر لأخر.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين، حيث تم تقسيم الفصل الأول من البحث إلى ثلاث مباحث أما الفصل الثاني فقد تم تقسيمه إلى أربع مباحث وذلك على النحو التالي:

حيث سنتناول في الفصل الأول الإطار النظري للبطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية، وينقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، الأول يشمل مفاهيم أساسية حول البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية، أما المبحث الثاني فيشمل العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية، أما المبحث الثالث فيشمل الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

أما الفصل الثاني سيعرض دراسة قياسية تحليلية لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وينقسم بدوره إلى أربع مباحث ويتضمن المبحث الأول تحليل التطور لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2022)، أما المبحث الثاني فيتضمن الإطار المنهجي للدراسة القياسية، أما المبحث الثالث فيتضمن الدراسة القياسية باستخدام ARDL ، أما المبحث الرابع فيتضمن اختبار صلاحية النموذج.

الفصل الأول

الإطار النظري للبطالة وبعض المتغيرات
الإقتصادية

تمهيد الفصل الأول :

تعتبر ظاهرة البطالة من بين الظواهر ذات الأبعاد المختلفة، فهي ظاهرة إقتصادية تبرز خلل في الإقتصاد، كما تعتبر ظاهرة إجتماعية أيضا لما لها من آثار سلبية على تركيبة المجتمع .

كما تتأثر ظاهرة البطالة ببعض المتغيرات الإقتصادية حيث يكون هذا الأثر عليها، إما بالسلب أو الإيجاب مما يؤثر على معدلات البطالة من خلال تزايدها أو تناقصها، وهذا حسب طبيعة العلاقة بين البطالة وبعض متغيراتها الإقتصادية (التضخم، النفقات العامة والناجح المحلي) .

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية.

المبحث الثاني : العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية .

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة وأهميتها العلمية.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية

شهد الاقتصاد العالمي جملة من التغيرات المتسارعة في الكثير من المؤشرات الاقتصادية كمعدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم، النفقات العامة، الناتج المحلي)، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإهتمام بهذه المؤشرات والوقوف على أدائها وعلاقتها المتبادلة.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبطالة

تعد ظاهرة البطالة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على المجتمع، حيث تساهم في تدني مستويات المعيشة وعدم الاستفادة من القوة العاملة وإستغلالها، كما أن هذه الأخيرة تتحكم فيها جملة من المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الأول: مفهوم البطالة وطرق قياسها

تعتبر البطالة ظاهرة إقتصادية وإجتماعية يصعب تحديد مفهوم خاص ودقيق وشامل بيها، كما يواجه مفهومها صعوبات وتحديات عديدة عملية وعلمية، ومن خلال هذا الفرع سوف نقدم مفهوم لظاهرة البطالة وطرق قياسها.

أولاً : تعريف البطالة

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالبطالة وتتنوعت، كما اخذت قسطاً كبيراً من اهتمام الباحثين الاقتصاديين حيث عرفت كما يلي:

-عرفت منظمة العمل الدولية ILQ البطالة بأنها "حالة الفرد العاقل عن العمل والقادر عليه والراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد، ولكن جدوى".¹

-كما عرفت البطالة بأنها "الظاهرة التي لا يستطيع الأفراد فيها ممارسة أي نشاط اقتصادي في مدة زمنية معينة، سبب عوامل خارجة عن إدارتهم، بالرغم من كونهم في سن العمل وقادري عليه وراغبين فيه وباحثين عنه وهذا ما يطلق عليه بالبطالة الكاملة".²

-وتعرف البطالة أيضاً بأنها "حالة عدم استطاعة الشخص الحصول على عمل يطلبه مع وجود الرغبة فيه والبحث عنه، أي وجود أفراد لا يعملون وهم يدخلون في مفهوم قوة العمل غير أنهم باستطاعتهم العمل وراغبين فيه وباحثين عنه، غير أنهم غير قادرين على الحصول عليه وبالتالي فإنهم غير قادرين على ممارسة العمل".³

¹ -لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 155.

² -ساهرة حسين زين الثعلبي، اختبار أفضل نموذج لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية في معدل البطالة في اقتصاد مملكة البحرين للمدة (2013-1991)، مجلة الاقتصاد الخليجي، العدد (31)، قسم الاحصاء/كلية الادارة والاقتصاد جامعة البصرة، العراق، 2017، ص4.

³ -مجيد جواد مهدي، أسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان - الأردن، 2016، ص40.

-كما تعرف البطالة بـ"وجود أشخاص في مجتمع معين قادرين على العمل ومؤهلين له وراغبين فيه، وباحثين عنه وموافقين على الولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة فرضية معينة¹".

-وتعرف البطالة U أيضًا بأنها نسبة العاطلين عن العمل إلى حجم القوى العاملة في المجتمع²، حيث تقوم بعض الدول خاصةً الدول المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية وذلك بإتباع أسلوب العينات وليس الإحصاء العام، نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة.

ويمكن حساب معدل البطالة كالتالي:³

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

القوى العاملة = العاملون + العاطلون

-كما يعرفها آخرون بأنها "عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدراً رئيساً للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل⁴".

✓ التعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السابقة للبطالة نجدها تتفق في مجموعة من النقاط ومضمون واحد وبالتالي يمكن تعريف البطالة على أنها "كل شخص بالغ وقادر وراغب ومحب للعمل ويبحث عنه بشدة ولكنه لا يجده".

ثانياً: قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة، فإنه من المفيد حساب معدل البطالة والذي يشكل مؤشراً هاماً يقيس نسبة عدد المتعطلين إلى قوة العمل، وتختلف طريقة قياس البطالين من دولة لأخرى باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي:

1-العاملين: وتشمل هذه الفئة كافة الأفراد الذين يمارسون أي عمل مقابل أجر.

¹- السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجاء، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2008، ص 316.

²-محمد أحمد الأفندي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي - صنعاء-، اليمن، 2012، ص 23.

³-إسلام عبد الله علي حسن، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014)، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016، ص 18.

⁴-طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص 13.

2-العاطلين : ويشمل كل الأفراد غير العاملين والذين في نفس الوقت راغبين في العمل ويبحثون بشكل جيد عن عمل، أو ينتظرون العودة إلى العمل ولكنهم لا يجدون عملاً.

3-الخارجين من قوة العمل :ويشمل جميع الأفراد البالغين الملتحقين بالدراسة، وربات البيوت، والمتقاعدين، إلخ

وكذلك الأفراد غير الراغبين في البحث عن العمل.

من خلال ما سبق تعرف القوة العاملة بأنها إجمالي عدد الأفراد العاملين مضافاً إليهم عدد الأفراد العاطلين. أما نسبة البطالة فهي عدد العاطلين كنسبة من قوة العمل.

قوة العمل = عدد العاملين + عدد المتعطلين.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد المتعطلين}}{\text{قوة العمل}}$$

أما نسبة مشاركة قوة العمل فهي قوة العمل كنسبة من السكان القادرين على العمل:¹

$$\text{نسبة مشاركة قوة العمل} = (\text{قوة العمل} \div \text{عدد السكان القادرين}) \times 100$$

إن معدل البطالة هو المعيار الذي بواسطته تقاس البطالة، إذ أنه يعبر عن عدد البطالين مقارنة بالفئة النشيطة وتعرف الدول النامية معدلات عالية للبطالة مقارنة بالدول المتطورة نظراً للاعتبارات التالية:

-ضعف فعالية الجهاز الإنتاجي من جهة، وعدم دقة واستقرار معايير قياس البطالة في هذه الدول بما في ذلك الجزائر؛

-نقص البيانات لدى الجهات الرسمية إضافة إلى خلوها من الدقة في بعض الأحيان، فمثلاً المعلومات التي تنشرها أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للجزائر على سبيل المثال؛

-إن الأنشطة التابعة للاقتصاد الموازي خاصة قطاع الخدمات في الإحصاءات الرسمية، من شأنها أن تؤثر على البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية، والتي تتجه إلى الانخفاض في حقيقتها؛

-وجود قطاع غير رسمي وهو عادة قطاع حصري يشمل صغار المستثمرين مثل: الحرفيين، المحلات التجارية، المقاهي .. إلخ، وتتميز هذه الأنشطة بخاصية الوظيفية والتوظيف (employment job and)، حيث لا يدخل هذا القطاع في البيانات التي تصدرها المنظمات الإحصائية في الدول النامية، فلا يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم حجم²

¹-حسام علي داوود ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الخامسة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان -الأردن - ، 2016 ، ص 185.

²-ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص 48-49.

حجم العمالة في هذه الدول، وعلى العموم فإن معدل البطالة له أهمية كبيرة باعتباره يقيس حجم العمالة لوضعية البطالة، كما يسمح أيضا بالتنبؤ ويعطى صورة شاملة عن حجمها في المستقبل اعتمادا على السنوات الماضية في ظل ثبات نسبي لشروط حسابه الشيء الذي سيساعد الجهات المختصة بالتوظيف على "أخذ التدابير اللازمة عند إعداد الخطط الاقتصادية".¹

الفرع الثاني: أنواع البطالة.

هناك عدة أنواع من البطالة تختلف باختلاف طبيعة النظر إليها، لا من خلال الجنس أو العمر أو الحالة التعليمية أو المهنة فقد يُنظر إليها من خلال الدورة الاقتصادية، كذلك يمكن أن تحدث نتيجة حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، وفيما يلي سوف نتطرق إلى أنواع البطالة وهي :

1-البطالة الدورية: تحدث حينما تنقلص فرص العمل في الاقتصاد الوطني بعد رواج كبير تصل فيه العمالة إلى الذروة في التشغيل، فإذا ما دخل الاقتصاد إلى دائرة الانكماش تحدث البطالة، وهذه الدورات يتعرض لها الاقتصاد الرأسمالي بصفة دورية.

2-البطالة الاحتكاكية: هي بطالة تحدث بسبب الحراك المهني، وتنتشأ نتيجة نقص المعلومات لدى الباحثين عن العمل أو لدى أصحاب الأعمال الذين تتوافر لديه مفرص العمل، ويمكن إدخال هذا النوع من البطالة في تلك التي أشارت إليها الأمم المتحدة وهي الخاصة بعجز الطلب الكلي للعمل على الاستفادة من العرض المتاح، ويحدث ذلك سواء في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة اقتصاديًا، ففي الأولى يتجزأ الطلب الكلي عن مجارة العرض من العمل وينشأ عن عدم كفاءة الناتج من الطلب الفعال للسلع والخدمات، فيكون ذلك بزيادة الإنتاج غير أن الأمر في الدول المتخلفة يرجع إلى نقص رأس المال أو الأرض، مما لا يمكن لرأس المال المتاح أن يستوعب العمالة المعروضة في سوق العمل.²

3- البطالة المقنعة: وهي من يؤدي عملاً ثانوياً لا يوفر له كفايته من سبل العيش، أو أن بضعة أفراد يعملون سوية في عمل يمكن أن يؤديه فرد واحد أو اثنان منهم.³

4- البطالة الموسمية: وتحدث هذه البطالة أساساً في القطاع الزراعي بسبب موسمية الإنتاج الزراعي، بسبب⁴

¹- ناصر داددي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سبق ذكره، ص 50.

²- خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة-مصر-، 2004، ص 19.

³- جميل أحمد وآخرون ، البطالة (الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية وأليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة- مصر - ، 2013، ص 21.

⁴-رحيمي عيسى، وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها، أسبابها وآثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية، المجلد:1، العدد:0، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف-الجزائر-، 2018، ص147.

موسمية الإنتاج الزراعي، كما قد تحدث في بعض الصناعات في الريف، بسبب التغيرات الموسمية في النشاط الاقتصادي، نتيجة للظروف أو التغيرات التي تطرأ على أنماط الاستهلاك.¹

5- البطالة الإجبارية: وتعني وجود جزء من القوة العاملة العاطلة عن العمل، رغم رغبتها وقدرتها على العمل واستعدادها لقبول الأجور السائدة في سوق العمل.

6- البطالة الهيكلية: تنشأ جراء تغيرات هيكلية في الاقتصاد الوطني، إذ عندما يبدأ مجتمع ما في التحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، فإن عددًا من العاملين في القطاع الزراعي سيبدأ بالبحث عن فرص العمل الأخرى، كما أن عددًا من التخصصات قد تجد نفسها في هذا النوع من البطالة لضعف الطلب عليها في سوق العمل، كما أن تطور أساليب الإنتاج في القطاع الصناعي قد يفرز عاطلين عن العمل نظرًا لعدم تأهيلهم بما يتناسب مع التطورات الجديدة، أو أن إمكانياتهم ومؤهلاتهم أصبحت غير مطلوبة، وهذا النوع من البطالة يظهر في الدول النامية.

7- البطالة الاختيارية: وهي التي تمثل العاطلين عن العمل بمحض إرادتهم رغم قدرتهم على العمل وتوفر فرص لتشغيلهم، ويدخل في عداد هؤلاء أصحاب الثروات الذين يتقاضون فوائد عن توظيف أموالهم أو أرباح عن إيجارات عقاراتهم والمتسكعون والمتسولون.

8- البطالة الجزئية: أولئك الذين يعملون بدوام جزئي سواء بعض الساعات في اليوم أو بعض الأيام في الأسبوع.²

الفرع الثالث: آثار البطالة

تعتبر البطالة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية غير المرغوب فيها لدى معظم المجتمعات، وهذا لا يخلوها من الآثار سلبية على أفراد المجتمع على حد سواء، سواء كانت هذه الآثار اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

1- الآثار الاقتصادية :

تعتبر البطالة ظاهرة اقتصادية تؤثر على المجتمعات لما لها من آثار والتي سوف نتطرق لها فيما يلي :

- إن البطالة تحقق معها ارتفاع عبء الإعالة بسبب انخفاض الإنتاج وإزدياد المستهلكين من ضمنهم العاطلين عن العمل، وهو الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي إلى انخفاض الإدخار والقدرة على الاستثمار، وبالتالي انخفاض القدرة الإنتاجية ومن ثم انخفاض الإنتاج والدخل القومي وانخفاض الاستخدام؛³

¹ - رحيمي عيسى، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 147.

² - حميد جاسم الجميلي، أنور بهجت عبد الكريم، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2018، ص ص 142-143-144.

³ - سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التدبير، جامعة فرحات عباس- سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التدبير، الجزائر، 2009-2010، ص 13.

- إن البطالة تثير العديد من المشكلات التي ترتبط بها وتتجم عنها، ومنها التأثير على الأجور ما يؤدي إلى انخفاضها لأن البطالة تمثل عرضاً للعمل يفوق الطلب عليه، وبالتالي تدني مستويات المعيشة بسبب انخفاض الأجور؛

- تُخلف البطالة أيضاً التراجع أو التآكل في قيمة رأس المال البشري، فمن المعروف أن الخبرات والمهارات العلمية المتراكمة التي يكتسبها الإنسان خلال العمل تعتبر في حد ذاتها أصولاً قيماً وذات قيمة إنتاجية عالية؛

- الهدر في الموارد الإنتاجية ويقصد بذلك أن البطالة تمثل موارد إنتاجية غير مستغلة إستغلالاً كاملاً، وهذه الحالة متى حصلت لا يمكن تعويضها بإرجاع عجلة الزمن إلى الوراء، ولذلك فهي تمثل خسارة مادية وهدراً في الموارد الإنتاجية غير المستغلة؛

- إن العمل يعتبر عنصراً إنتاجياً، وبالتالي فإن تعطله يعني عدم إسهامه في العملية الإنتاجية ومن ثم تكون قدرته على الإنفاق ضئيلة أو معدومة، وبالتالي فإن حجم الإنفاق الكلي سينخفض مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الطلب الكلي، وبالتالي ينتج عنه انخفاض الإنتاج وزيادة تفاقم البطالة.¹

2- الآثار الاجتماعية والسياسية:

للبطالة أيضاً آثار اجتماعية وسياسية لا تقل سوءاً وخطورة عن الآثار الاقتصادية، ومن بين الآثار الاجتماعية والسياسية نذكر منها:

- يصاب الفرد العاطل عن العمل بعدم الانتماء إلى المجتمع، ويشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقماً على المجتمع؛

- تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع؛

- تأثير البطالة على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، وهي تساهم في إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف؛

- تحد من فاعلية سلطة الأسرة، بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها؛

- تعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، فقد جاء في دراسة علمية للجامعة العربية أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1.74% سنوياً، بحيث يعيش ما نسبته 36% منهم تحت خط الفقر، وأن نصيب الفرد العازب من الدخل القومي لا يتجاوز 1500 دولار سنوياً.²

¹ - سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص14.

² - إياد عبد الفتاح النور، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2014، ص227.

- المظاهرات والإحتجاجات والإعتصامات التي يقوم بها العاطلين عن العمل وما يترتب على ذلك من فوضى وعدم الإستقرار السياسي قد تؤدي في النهاية إلى سقوط نظام الحكم نفسه.¹

- إضطراب الأوضاع مما قد بعصف بالإستقرار السياسي للدولة وتغيير الحكومات فيها، كذلك ضعف درجة المشاركة السياسية.

- تأخير سن الزواج إلى مابعد الثلاثين حيث لا يملك الشاب عوامل توفير السكن وغير ذلك وهو يترك آثار سيئة متنوعة ومتعددة على الإناث والذكور.

- ضعف الوحدة الوطنية وضعف الشعور الوطني والانتماء واللامبالاة المدمرة اتجاه الوطن وأفراد المجتمع.²

المطلب الثاني: الإطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، النفقات العامة).

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على معدل البطالة، وهذا من خلال تزايدها أو تناقصها، حسب طبيعة العلاقة بين البطالة ومتغيراتها الاقتصادية، ومن خلال هذا سنتعرف في هذا المطلب على الإطار النظري لبعض المتغيرات الاقتصادية، وهي: التضخم، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول : التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من بين المشاكل التي تواجه الاقتصاد، سواء في الدول النامية أو المتقدمة، لهذا فهي تحظى باهتمام واسع، كونها مؤشراً هاماً للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: مفهوم التضخم

هناك عدة نظريات حاولت أن تفسر ظاهرة التضخم، حيث أن بعضها حاولت أن تفسر التضخم من جانب الطلب، والبعض الآخر حاولت أن تفسر التضخم من جانب العرض، وبناءً على ما تقدم يمكن أن يعرف التضخم: بأنه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار، أي أنه ليس ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات في وقت معين مع انخفاض أسعار سلع أخرى يعتبر تضخماً".³

- وترتكز الإتجاهات الحديثة في تعريف التضخم على شيء أساسي، يجعل من التضخم جوهرًا يعبر عن الإختلالات الهيكلية والوظيفية التي تحدث في النشاط الإقتصادي، حيث يرى بعض الإقتصاديّين أن التضخم عبارة عن "حالة يزيد فيها تدفق القوة الشرائية بمعدل أكبر وأسرع من تدفق السلع والخدمات، مما ينجم عنه إرتفاع

¹ - مها محمد نافذ مشهور بهلول، المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية - دراسة قياسية (1945- 2012) - ، مذكرة ماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015، ص 45.

² - سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص ص 14 - 15.

³ - محمود حسين الوادي وآخرون ، الإقتصاد الكلي ، الطبعة الرابعة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن - ، 2014 ، ص 182.

الأسعار، كما يرى آخرون أن التضخم عبارة عن حالة تتصف بوجود إفراط في الطلب، ويرى البعض الآخر أن العملية التضخمية عملية يتزايد فيها حجم الإنفاق بمعدل أسرع من تزايد حجم الإنتاج مقاسًا بأسعار ثابتة¹.

-كما يعرف التضخم بأنه: "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض، حيث جاء في المعجم الوسيط: هو زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات. ويرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج، وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة"².

- ويعرف التضخم بأنه "ارتفاع مستمر ومؤثر في المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الزيادة المؤقتة لا تعتبر تضخمًا".

ويعمل التضخم على تقليل القوة الشرائية للأفراد (كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها في حدود الدخل المتاح)، حيث أن التضخم يمثل ارتفاعًا مستمرًا في أسعار السلع والخدمات³.

معدل التضخم = (المستوى العام للأسعار للسنة الحالية - المستوى العام للأسعار للسنة الماضية) ÷ (المستوى العام للأسعار للسنة الماضية) × 100

-كما يعرف التضخم أيضا على أنه "الانخفاض المستمر في القيمة الفعلية للعملة يقاس من خلال المتوسط العام لكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام هذه العملة في وقت معين"⁴.

✓ التعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي للتضخم : يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار في بقعة جغرافية ما خلال فترة زمنية معينة.

• طرق قياس التضخم :

يمكن قياس التضخم بإحدى الحالات التالية :

¹ - محمود مروان السمان وآخرون، مبادئ التحليل الاقتصادي (الجزئي والكلي)، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان - الأردن- ، 2008 ، ص 320.

² - حسين بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان -الأردن- ، 2011 ، ص 32.

³ - شعيب بونوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون- الجزائر- ، 2010، ص 133.

⁴ - عابي وليد، أثر التغيرات في سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر - دراسة قياسية للفترة (1990-2023) باستخدام منهجية Var، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد:9، العدد:1، المركز الجامعي سي الحواس بركة-الجزائر-، 2025، ص 206.

1- **مؤشر أسعار المستهلك (CPI)**: وهو أهم مؤشر لقياس التضخم ، حيث يقيس التغيرات في أسعار التجزئة لسلة من السلع والخدمات التي يستهلكها القطاع العائلي .

2- **مؤشر أسعار المنتج (PPI)**: وهو مؤشر يقيس التغيرات في الأسعار على مستوى الجملة قبل وصولها إلى المستهلكين . ويعد هذا المؤشر أداة فعالة للتنبؤ بالتضخم المستقبلي ، حيث أن الزيادات في أسعار المنتجين غالباً ما تنتقل إلى أسعار المستهلكين .

3- **مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator)**: وهو مؤشر يقيس التغيرات في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً داخل الاقتصاد¹.

ثانياً: أنواع التضخم

هناك أنواع مختلفة للتضخم منها ما يلي:

1- **التضخم الظاهر**: وفيه ترتفع الأسعار بصفة مستمرة، دون أن يتعرض طريقها أو يحد من وقوعها أي عائق استجابة لفائض الطلب، أي ترتفع الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب وبدون أي تدخل.

2- **التضخم المكبوت**: ويسمى كذلك لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار، والتحكم فيها مثل التسعير الإلزامي ونظام البطاقات والتقنين، من هنا نلاحظ وجود السوق السوداء عاجلاً أم آجلاً².

3- **التضخم الجامح**: وهذا النوع يمثل النوع المتطرف من التضخم، والذي يتحقق من خلال ارتفاعات سريعة وحادة في الأسعار، بحيث أن قيمة النقود تنخفض بدرجة كبيرة إذ تكاد تفقد قوتها الشرائية بصورة مهمة وخلال فترات زمنية قصيرة، ولهذا يتم التخلي عن النقود في مثل هذا النوع من التضخم وعدم الاحتفاظ بها حتى لا يتم الانخفاض في قوتها الشرائية وذلك عن طريق إنفاقها بأسرع ما يمكن والاحتفاظ بالأصول الأخرى غير النقود³.

4- **التضخم الزاحف**: عندما يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة أو معتدلة خلال فترة زمنية طويلة فإن هذا النوع من التضخم يسمى بالتضخم المعتدل أو التضخم الزاحف⁴.

ثالثاً : أسباب التضخم

حدد الاقتصاديون أربعة أسباب للتضخم، وهذه الأسباب كما يأتي:

¹ - عبد العزيز نعوم، عبد العزيز ميلودي، قياس مصادر التضخم في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2023، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد: 12، العدد: 01، مخبر التطبيقات الكمية في العلوم الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر-، 2025، ص 34.

² - حازم البني، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان-، 2006، ص 280.

³ - فليح خلف، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 314.

⁴ - محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء-اليمن-، 2013، ص 280.

1- التضخم العائد لحجم الطلب أو ما يعرف بتضخم سحب الطلب: وهو تضخم ينشأ عند التزايد في حجم الطلب النقدي مقابل عرض ثابت من السلع والخدمات، أو بعبارة أخرى نتيجة لزيادة حجم النقود لدى الأفراد والمؤسسات مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة لدى المجتمع، أي أن هناك نقوداً كثيرة يقابلها سلع قليلة في الأسواق مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتزايد. فإذا ارتفع الطلب الكلي لزيادة الإنفاق الاستثماري أو الاستهلاكي مثلاً، فإن ذلك سينعكس في ارتفاع الأسعار نظراً لعدم إمكانية زيادة الإنتاج (بسبب الاستخدام الكامل) لمواجهة الزيادة في الطلب الكلي، والمشكلة هنا أن الارتفاع في الأسعار لن يتوقف عند حد معين، لأنه في الوقت الذي تتضرر فيه بعض الفئات من ارتفاع الأسعار فإن غيرهم كالعمال ذوي الدخل المحدود يتضررون مما يجعلهم يحاولون الحفاظ على مستوى معيشتهم السابق، إما بتقليل ادخاراتهم أو زيادة إنفاقهم الاستهلاكي من دخولهم الجارية أو إكتنازاتهم السابقة أو بالافتراض ونظراً لثبات حجم الإنتاج فإن هذا سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، والأهم من ذلك أن العمال سيحاولون رفع أجورهم لمواجهة الارتفاع في تكاليف المعيشة، مما سيؤدي بدوره إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار من جديد، وباختصار فإن زيادة المستوى العام للأسعار هي نتيجة لارتفاع الطلب الكلي وخاصة في ظروف التوظيف الكامل أو شبه الكامل، بحيث أن الطلب الزائد في عدد من الأسواق يؤدي تزايد الأسعار بشكل عام داخل الاقتصاد، أي في أسواق عوامل الإنتاج أو أسواق السلع الإستهلاكية.

ونلاحظ أن الأسعار تستمر في الزيادة مع زيادة الطلب الكلي لأننا لا نستطيع أن نزيد من كمية الإنتاج إذ أن الموارد الاقتصادية في توظيف كامل أو شبه كامل، بعبارة أخرى يمكن أن يكون السبب الثاني من أسباب التضخم يتمثل في وجود كميات كبيرة من النقود مقابل كمية ضئيلة من السلع المعروضة، فالزيادة في الطلب على السلع والخدمات هي اتجاه الأسعار نحو الزيادة، ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم من خلال السياسات المالية والنقدية المسماة بالإنكماشية، مثل زيادة الضرائب، طرح سندات حكومية بأسعار فائدة مغرية للأفراد والمؤسسات، أو وضع سقف إئتماني على البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على خلق النقود.¹

2- تضخم دفع الكلفة: الحصول على أجور أعلى عن طريق مطالبات النقابات العمالية بتحقيق ذلك، وهذا كله سيعمل على رفع تكاليف الإنتاج وعندها سيقوم المنتجين برفع أسعار المنتجات لتعويض ذلك الارتفاع في التكاليف وبذلك ينشأ هذا التضخم بسبب تكاليف الإنتاج، وعندها سينخفض العرض الكلي من السلع والخدمات، ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم عن طريق ربط الأجور المدفوعة بإنتاجية العمال، حيث يتم رفع الأجور بقدر الزيادة المتوقعة للأسعار، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأجور قد تزداد بسبب زيادة إنتاجية العامل وتحسن كفاءته.

3- التضخم المشترك: يأتي هذا النوع نتيجة للسببين الأول والثاني بمعنى أن التضخم يحدث بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات مع ثبات حجم الإنتاج، ويرافقه أيضاً ارتفاع في تكاليف الإنتاج كالارتفاع في الأجور المواد²

¹ - حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن-، 2014، ص ص 221-222.

² - سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن-، 2013، ص 200.

الأولية (الخام) وأسعار القروض والتسهيلات الائتمانية وغيرها من الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج، وهذا بدوره سيؤدي لارتفاع الأسعار بشكل مستمر ومتواصل. ولعلاج هذا النوع من التضخم لابد من اتباع سياسات تحد من حجم النقود المتداولة بين أيدي الأفراد وبالتالي التخفيف من الزيادة في الطلب على السلع والخدمات من جهة، ومن جهة أخرى العمل على زيادة انتاجية العامل وبالتالي زيادة الانتاج.

4-التضخم المستورد: يعرف هذا التضخم بأنه التضخم الناتج عن الزيادة المستمرة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج، حيث ان هذا النوع يظهر بشكل كبير وواضح في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة على العالم الخارجي، فهذه الدول وخاصة الدول النامية التي تتميز بارتفاع مستورداتها تستورد تلك السلع والخدمات التي تكون أسعارها مرتفعة اصلا في الدول المصدرة لها، وبذلك لا يكون لها القدرة على تحديد أسعار تلك السلع والخدمات، وبالتالي فإنها تستورد ذلك التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي.

ويمكن حساب التضخم المستورد وفقا للعلاقة التالية :

$$\text{التضخم المستورد} = (\text{قيمة الواردات} \div \text{قيم الناتج القومي الاجمالي}) \times \text{التضخم العالمي}$$

كما من الملاحظ هناك فرق بين التضخم بسبب التكاليف والتضخم المستورد، حيث يعتبر البعض أن ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج هو تضخم مستورد، ولكن في الحقيقة أن مثل هذا الوضع يعتبر تضخم بسبب دفع التكاليف، حيث أن ارتفاع أسعار المواد الخام ستؤدي الى ارتفاع تكلفة الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار أما التضخم المستورد يطلق على ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج وليس على ارتفاع أسعار السلع والخدمات الوسيطة أو الأولية التي تستخدم في إنتاج سلع وخدمات أخرى نهائية.¹

الفرع الثاني : النفقات العامة

تعد النفقات العامة إحدى الأدوات الهامة التي تستخدمها السياسات المالية ، بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية. وفيما يلي سوف نتطرق إلى مفهوم النفقات العامة وأنواع النفقات العامة وأهميتها وخصائصها .

أولاً: مفهوم النفقات العامة .

تعددت تعريف النفقة العامة وتنوعت وفيما يلي سوف نتطرق لبعض من المفاهيم الأساسية لنفقة العامة:

- تعرف النفقة العامة بأنها " مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع إحدى الحاجات العامة."²

¹ - سامر عبد الهادي، وآخرون، نفس المرجع، صص 200-201.

² - فتحي أحمد زياب عواد ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013، ص

- وتعرف النفقة العامة أيضاً على أنها " استخدام المال من قبل هيئة عامة تحقيقاً لمنفعة عامة. " كما تعرف أيضاً بأنها " صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغاً معيناً بغرض سد إحدى الحاجات العامة.¹ "
- وتعرف أيضاً النفقة العامة على أنها مبلغ من المال يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق نفع عام، فهي من أدوات تدخل الدولة من جميع القطاعات لتحقيق أهدافها.²

✓ التعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السابقة للنفقات العامة نستخلص التعريف التالي: " استخدام الدولة أو أحد هيئاتها العامة لمبالغ مالية من الخزينة العمومية، وفقاً لإجراءات قانونية محددة، بهدف إشباع الحاجات العامة.

ثانياً : تقسيمات النفقات العامة.

إن تطور دور الدولة وخروجها من دور الدولة الحارسة إلى الدولة المنتجة صاحبه تطور في النفقات العامة سواء في حجمها أو أنواعها، وعليه زادت الحاجة إلى أهمية تقسيم النفقات العامة وفي هذا الصدد تقسم النفقات العامة إلى:

1- معيار التكرار الدوري : حيث تقسم النفقات العامة حسب تكرارها الدوري ومدى انتظامها إلى نوعين :

نفقات عادية ونفقات غير عادية.

أ- النفقات العادية : ويقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دورياً كل فترة زمنية معينة (شهرياً مثلاً)، كرواتب الموظفين.

ب- النفقات الغير عادية : وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية، مثل : نفقات مساعدة منكوبي إحدى الكوارث كزلزال أو فيضان أو غيرها من الأحداث الطارئة، وفائدة هذا التقسيم هو تمكن الحكومة من تقدير نفقاتها تقديراً أقرب إلى الصحة، وتدبير ما يلزم لسدادها من الإيرادات العادية وأهمها الضرائب، ويعد هذا التقسيم في مظهره صحيحاً ولكنه في حقيقته محل نقد، لأنه يعتمد على التكرار السنوي للنفقة في الميزانية في الوقت الذي تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن العام، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على الدوام ويتكرر ظهورها في كل ميزانيات والبرامج الاقتصادية، كما أن مثل هذه النفقات تتحول إلى نفقات عادية بموجب معيار التكرار والانتظام، كما يصادف إلى ذلك أن بعض النفقات غير العادية تحولت إلى نفقات عادية ومتكررة، كالنفقات العسكرية التي تتكرر سنوياً بسبب التوتر الدولي مما يجعل اعتبارها نفقات متكررة بسبب ظهورها المستمر وسنوياً.³

¹ - أبو منصف ، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة ، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004، ص 97.

² - بغاوي ملوكة ، دور الرقابة المالية في ترشيد تنفيذ النفقات العامة للجماعات المحلية في الجزائر ، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد:6، العدد:1، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات - جامعة سعيدة -الجزائر- ، 2022 ، ص 1579.

³ - محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية-الجزائر-، 2003، ص ص 28-29.

2-المعيار الوظيفي:

في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقاً للوظائف والخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات، و بناء على ذلك يتم تبويب النفقات العامة في مجموعات متجانسة، بحيث تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة من هذه الوظائف وتقسّم إلى:

أ-**النفقات العامة الإقتصادية** : تشمل الاموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف إقتصادي، مثل : الإستثمارات في المشاريع الإقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الإقتصادية، النفقات التي تهدف إلى تزويد الإقتصادي القومي بالخدمات الأساسية، كالطاقة والنقل و مشاريع البنية الأساسية.

ب-**النفقات العامة الإجتماعية**: وتتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد أو الأسر الكبيرة ذات الدخل المحدود، وكذلك النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والضمان الإجتماعي.

ج-**النفقات العامة الإدارية**: تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من الرواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية ومستلزمات الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداده وتدريبه لكي يكون قادراً على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل، كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

د-**النفقات العامة العسكرية**: وتتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب شراء الاسلحة وقطع الغيار اللازمة.

هـ-**النفقات العامة المالية**: وتتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.¹

3-المعيار الاقتصادي :

وتقسم النفقات العامة تبعاً لأثرها على الدخل القومي إلى:

أ-**نفقات حقيقية**: وتشمل جميع النفقات التي تؤدي بصفة مباشرة إلى زيادة الناتج القومي، وهي نفقات تتميز بأنها²

¹-محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2015، ص 120-121.

²- بوجدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم-الجزائر-، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009-2010، ص41.

تتم بمقابل في السلع والخدمات، ونجد منها رواتب وأجور موظفي الدولة، النفقات التعليمية والصحية ونفقات المشروعات الإنتاجية ويكمن أثرها على الدخل القومي في كون أن هذه النفقات تخلق زيادة في الطلب الفعال من جانب الدولة تؤثر على حجم الناتج كماً ونوعاً.

ب - نفقات تحويلية: وهي النفقات التي من شأنها نقل القوة الشرائية من فئة اجتماعية لأخرى دون أن تزيد في الدخل القومي ، وتتم عادة دون أي مقابل والهدف الاساسي منها هو إعادة توزيع الدخل وتقليل التفاوت الاجتماعي وقد اعتمد في التفريق بين النفقات العامة الحقيقية والتحويلية على معايير وهي :

✓ **معيار الزيادة المباشرة في الناتج القومي :** تعتبر النفقات العامة الحقيقية بأنها النفقات التي تستخدم فيها الدولة جزء من القوة الشرائية لتوليد ناتج جديد ودخول إضافية في المجتمع بصورة مباشرة وذلك كنفقات، الإستثمارات العامة مثلاً، أما النفقات التحويلية فهي النفقات التي لا تستخدم فيها جزء من موارد الإقتصاد وتقتصر على إعانات المرضى والبطالة والتقاعد وبالتالي، لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الدخل القومي.

✓ **معيار من يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع:** فحسب هذا المعيار فإن النفقات التحويلية تتولى الدولة كشخص عام استهلاكها بصفة مباشرة سواء باستهلاك المواد العينية أو باستخدام عوامل الإنتاج وتقديم مقابل لها في شكل أجور ورواتب وفوائد، أما النفقات التحويلية فهي التي تؤدي إلى الاستهلاك غير مباشر للمواد العينية وموارد الإنتاج من طرف الأفراد المستخدمين لها وليس من طرف الدولة ¹.

ثالثاً: قواعد النفقات العامة.

هناك قواعد تتحكم في الإنفاق الحكومي وهذه القواعد هي : قاعدة المنفعة، قاعدة الإقتصاد وقاعدة الترخيص.

1- قاعدة المنفعة:

يجب أن يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، لذلك لا يجوز للدولة أن تنفق في أمور لا يرجى منها نفع، إلا أن المنفعة التي تهدف الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المنفعة عند الأفراد، ولا تقتصر فكرة المنفعة المتأنية من إنفاق الدولة على الإنتاجية الحدية والدخل العائد منها، وإنما تتسع لتشمل ما يمكن أن تدره الأموال المنفقة على العاطلين عن العمل في صورة إعانات من منافع، كذلك الحال بالنسبة للأموال المنفقة بقصد إعادة توزيع الثروات والدخول والأموال المنفقة على زيادة وتحسين نوعية الإنتاج.

يقول (نيكلسون) أن تبدأ المنفعة تتحقق إذا كانت المنفعة من النفقة الحدية متساوية في كل حالة من حالات الإنفاق أي أن المنفعة التي يجنيها الأفراد من النفقة الحدية لأية نفقة يجب أن تساوي المنفعة التي يجنيها كل منهم ²

¹ - بودخدخ كريم، نفس المرجع، ص ص 41-42.

² - فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص 69.

من وجوه الإنفاق الأخرى، ويعتبر المحدد الذي قدمه (نيكلسون) موجهاً للإنفاق العام حيث يتحقق مبدأ المنفعة إذا نوجه الإنفاق نحو إشباع الحاجات العامة إذ تكتسب الحاجات العامة عموميتها إذا كان إشباعها يحقق منفعة إجتماعية وتؤدي هذه القاعدة بالدولة إلى المفاضلة بين المشروعات التي يحتاجها المجتمع على أساس ما تحققه من منفعة جماعية وتقرر الإنفاق في ضوء ذلك كذلك على الدولة أن توازن بين المنافع فلا يقتصر إنفاقها على إشباع حاجة عامة واحدة وتهمل الحاجات الأخرى، وإنما عليها أن توازن بين مختلف الحاجات لتتمكن أن تحقق أقصى منفعة اجتماعية ممكنة، وعليها أن تراعي توزيع النفقات حسب حاجات النواحي والأقاليم المختلفة وكذلك لمختلف الطبقات الاجتماعية، ومن أول واجبات المخطط لها هي الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة حيث يقرر في ضوء أهداف الخطة الموازنة بين وجوه الإنفاق المختلفة والمشروعات والمدة التي يستغرقها تنفيذها.¹

2- قاعدة الاقتصاد:

يرتبط هذا العامل بعامل المنفعة، فالمنفعة تزيد كلما قلت النفقات إلى أدنى حد ممكن ولذا فيجب على القائمين بالإنفاق العام تجنب أي تبذير أو إسراف، لأن في ذلك ضياع لمبالغ كبيرة دون أن يترتب عليها أي منفعة، كما أن الإسراف والتبذير من جانب الإدارة المالية في الدولة يؤدي إلى زعزعة الثقة فيها ويبرر محاولات المكلفين والممولين في التهرب من أداء الضريبة، وفي عبارة موجزة يعني هذا الضابط استخدام أقل نفقة ممكنة لأداء نفس الخدمة أو الخدمات، حيث أن مظاهر التبذير والإسراف المالي العام متعددة في كل دول العالم، وعلى وجه الخصوص في الدول النامية بسبب انخفاض كفاءة الرقابة السياسية بصورة خاصة، وتتمثل تلك المظاهر في دفع مرتبات وأجور الموظفين زائدين على الحاجة، التسبب في مشتريات الحكومة وتوريداتها، عدم إتباع الطرق التجارية في شراء وبيع ما تحتاجه الحكومة إلى شرائه أو بيعه وإستئجار المباني والسيارات بدلاً من شرائها، وغير ذلك من مظاهر الإسراف ولهذا فإن الحاجة تدعو إلى ضبط النفقات العامة في شتى القطاعات على أسس معينة تتمثل في مراعاة الحاجات الحقيقية الفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية تماماً، وبالقدر اللازم فقط لتحقيق المنافع الجماعية العامة، هذا فضلاً عما يمكن أن تؤديه أجهزة الإعلام والرقابة المختلفة من أدوار هامة في إيجاد رقابة فعالة وحازمة على عمليات الإنفاق الحكومي بما يضمن توجيه النفقات العامة إلى الأوجه النافعة، والرقابة على الإنفاق يمكن أن تمارسها ثلاث جهات هي: الإدارة، الهيئات السياسية، جهات أخرى مستقلة ومتخصصة وبذلك فالرقابة تأخذ ثلاث أشكال:

أ- الرقابة الإدارية: وهي رقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين الحسابيين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات، وتتحصر مهمتهم في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في وجه وارد في الميزانية وفي حدود الاعتماد المقرر له، فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق،²

¹ - فتحي أحمد نياض عواد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

² - سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر-، 2000، ص ص

وفي واقع الأمر أن هذا النوع من الرقابة لا يكون ذا فاعلية بصدد ترشيد الإنفاق، إذ هي رقابة من الإدارة على نفسها وفقاً للقواعد والضوابط التي تضعها الإدارة نفسها . ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم الإنفاق العام نفسه حيث غالباً لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها.

ب- **الرقابة السياسية (البرلمانية):** وهي الرقابة التي تمارسها السلطات النيابية والتشريعية، ودور البرلمان لا يقتصر على الرقابة في تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية، بل يمتد أيضاً ليشمل حجم الإنفاق العام وتخصيصه، ويرجع ذلك إلى حق البرلمان في السؤال والاستجواب والتحقيق وسحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق طلب البيانات والوثائق عن سير التنفيذ، وحق فحص الحسابات الختامية وإقرارها وحق إقرار أو رفض الإعتمادات الإضافية وتظهر هذه الرقابة بصورة واضحة عند اعتماد الميزانية وعند اعتماد الحساب الختامي، وهذا النوع من الرقابة على الرغم من أهميته قد يكون قليل الفعالية خاصة في الدول النامية، حيث يلجأ البرلمان إلى مناصرة الإدارة حتى ولو كانت مخطنة.

ت- **الرقابة المحاسبية المستقلة:** وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على أوجه الإنفاق العام بصورة خاصة، وتتولى التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني، وفي حدود قانون الميزانية والقواعد المالية السارية، وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها، ويعتبر هذا النوع من الرقابة أكثر فاعلية نظراً لتخصص القائمين به، وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل والحق في الرقابة السابقة واللاحقة وحق وقف المخالفات والأخطاء المالية وإبداء الرأي في الإجراءات التي يتعين إتخاذها لتصحيح المسار.¹

3- قاعدة الترخيص:

وتعني هذه القاعدة عدم جواز الصرف و الارتباط بالصرف إلا بحصول إذن بذلك من الجهة المختصة، سواء كانت السلطة التشريعية، كما هو الحال في عموم الموازنة العامة أو الجهات الإدارية المخولة قانوناً بالصرف وتنظم القوانين المالية في الدولة كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة وإجراءاتها والسلطة المختصة بالإذن بالصرف والجهات المختصة بالرقابة على تنفيذ النفقة العامة وأنواعها، وهي :

- الرقابة الإدارية أو الداخلية وتتم عن طريق السلطة التنفيذية ممثلة بوزارة المالية حيث تتركز الرقابة في عدم السماح بصرف أي مبلغ إلا إذا كان في الأوجه الواردة في الموازنة العامة وفي حدود الاعتماد المقرر؛

- رقابة خارجية مستقلة تجريها دواوين المحاسبة أو دواوين الرقابة المالية؛

- رقابة برلمانية تقوم بها السلطة التشريعية.²

¹ - سوزي عدلى ناشد، نفس المرجع، ص ص 54-55.

² - عادل العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 45.

4- قاعدة العدالة في توزيع الإنفاق:

يقتضي تحقيق ضابط المنفعة وهي القاعدة الأولى من قواعد الإنفاق العام أن يكون هناك عدالة في توزيع المنفعة العامة، وهو لا يتحقق إلا بعد الأخذ بقاعدة التوزيع العادل للإنفاق العام، وهذا يعني عدم اقتصار المنفعة العامة على طبقة أو فئة معينة ذات نفوذ بالدولة أو منح طبقة معينة قدرًا من الإنفاق يفوق ما يخصص لمناطق، أخرى أو الإهتمام بالعاصمة، وإهمال المدن الأخرى، ويجد مبدأ عدالة توزيع المنافع أساسه في فكرتين، تتمثل الأولى في أن أجهزة الدولة وجدت للمجتمع وليس لمصلحة الفرد أو فئة معينة، أما الفكرة الثانية فتتمثل في أنه طالما أن الإنفاق العام يتحمله كافة الأفراد أو يتحمله القادرين منهم تطبيقاً لقاعدة التضامن الاجتماعي فإن النفع العام المتولد من الإنفاق يجب أن يعم الأفراد كافة، ويتطلب الأمر لتحقيق ذلك اعتماد مبدأ التخطيط حيث يقوم المخطط بإجراء الموازنات لتحقيق أقصى منفعة جماعية ممكنة.¹

الفرع الثالث: الناتج المحلي الإجمالي.

يعتبر الناتج المحلي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، فهو مقياس رئيسي لأداء الإقتصاد.

أولاً: مفهوم الناتج المحلي

تعددت تعريف الناتج المحلي الإجمالي من بينها نجد:

- الناتج المحلي الإجمالي عبارة عن "قيمة السلع المنتجة والخدمات المباعة في السوق (القيمة السوقية) والتي ينتجها المجتمع أو الإقتصاد المحلي في فترة زمنية معينة (عادة السنة) داخل حدود الدولة، وبعبارة أخرى يمثل الناتج المحلي الإجمالي ما ينتجه المجتمع أو الإقتصاد المحلي فوق البقعة الجغرافية للدولة، ولا يشمل بالتالي ما ينتجه المواطنون العاملون في الخارج، وعليه فإن الفرق بين الناتج القومي الإجمالي (GNP) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) تصبح قاصرة على تحويلات العاملين في الخارج (صافي دخل عناصر الإنتاج في الخارج).²

- كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: "القيمة الإسمية أو الحقيقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية معينة، مدة سنة واحدة، باستخدام الموارد الاقتصادية لبلد أو إقليم ما، والخاضعة للتبادل في الأسواق، على وفق التشريعات المعتمدة، بغض النظر إن تم هذا الناتج في الداخل أو في الخارج".³

¹- عادل العلي، نفس المرجع، ص 46.

²- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2006، ص 60.

³- هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2005، ص 73.

- ويعرف أيضاً الناتج المحلي الإجمالي على أنه "مجموع القيمة النقدية السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي والتي ينتجها أفراد مجتمع معين يعيشون ضمن حدود الرقعة الجغرافية لذلك البلد وبغض النظر عن جنسية عناصر الانتاج وخلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة واحدة".¹

- ويعرف أيضاً بأنه "الأداة الأكثر استخداماً في قياس حجم إقتصاد بلد ما، والناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product عبارة عن قيمة السلع والخدمات المنتجة والمسوقة داخل حدود دولة ما، خلال فترة زمنية معينة محددة (ثلاث اشهر او سنة)، كما يمكن القول ايضاً انه كل ما ينتج من قبل الافراد والشركات داخل الدولة وبشكل اخر يعتبر الناتج المحلي مقياساً لأداء الإقتصاد، فكلما زاد معدل الناتج المحلي الاجمالي زاد حجم الإقتصاد الكلي، وبالتالي يزيد حجم الدخل الكلي، وفي النهاية يقابله زيادة الدخل الذي يحصل عليه الفرد".²

- كما يعرف الناتج المحلي الإجمالي بأنه "مؤشر يعبر عن مستوى الأداء الإقتصادي و الذي تشهده دولة ما والذي يرتفع في أوقات الرخاء وينخفض في أوقات الركود".³

✓ التعريف الإجرائي:

من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي: "الناتج المحلي الاجمالي عبارة عن قيمة السلع والخدمات النهائية التي تنتج في دولة ما وتباع محلياً، خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة".

• طرق قياس الناتج المحلي :

هناك ثلاثة طرق لقياس الناتج المحلي الإجمالي وهي: طريقة الانتاج، طريقة الدخل و طريقة المصروفات.

1- **طريقة الإنتاج :** ويتم قياسه عن طريق قياس الدخل القومي الذي يقاس وفق هذه الطريقة بطريقتين، طريقة السلع النهائية والتي يتم قياس الدخل القومي فيها عن طريق احتساب قيم السلع والخدمات بشكلها النهائي أي المنتجة في الجسم الإقتصادي خلال السنة دون احتساب قيم السلع الوسيطة ويضاف إليها قيمة إنتاج الشركات الوطنية العاملة في الخارج وي طرح منها قيمة إنتاج الشركات الأجنبية العاملة في الداخل، أما طريقة القيمة المضافة فإن قيمة⁴

¹ - كاكى عبد الكريم وآخرون، العلاقة بين الصادرات واجمالي الناتج المحلي: دليل تجريبي من الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، المجلد: 15، العدد: 2، الجزائر، 2021، ص 300 .

² - احلام دريدي، أثر أبعاد النمو الاقتصادي على الناتج المحلي الاجمالي الجزائري-دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، مجلة العلوم الانسانية، المجلد: 23، العدد: 01، جامعة محمد خيضر -بسكرة- (الجزائر)، 2023، ص ص 138-139.

³ -ياسين ميموني وآخرون، أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1999-2020) دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد: 09، العدد: 01، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الألي، 2022، ص 544.

⁴ -محمد الصيد أميد، عبد الرحمان علي محفوظ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي-دراسة تطبيقية على الإقتصاد الليبي للفترة (1990-2017م)، مجلة كليات التربية، العدد: الرابع عشر، 2019، ص 373.

الناتج المحلي الإجمالي تساوي مجموع القيم المضافة في جميع القطاعات.

2- **طريقة الدخل:** ويتم فيها قياس الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لاحتساب مجموع دخول أو عوائد عناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في الإنتاج،

إذاً قيمة الدخل المحلي الإجمالي = قيمة الرواتب والأجور المدفوعة خلال السنة + صافي الفوائد المدفوعة خلال السنة + القيمة التقديرية لإيجارات المساكن التي يسكنها أصحابها + قيمة الأرباح الموزعة والغير الموزعة.

3- **طريقة المصروفات :** وترك طريقة المصروفات على احتساب جميع أوجه الإنفاق في الجسم الإقتصادي التي تتمثل في الإنفاق العائلي ، وإنفاق القطاع الخاص والإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الأجنبي.¹

ثانياً: أهمية الناتج المحلي الإجمالي

تبرز أهمية الناتج المحلي الإجمالي فيما يلي:

- متابعة التقلبات الإقتصادية (الدورية والغير الدورية)، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل؛

- تشخيص واقع الإقتصاد موضوع الدراسة ومقارنته بالإقتصاديات الأخرى من حيث التخلف أو التقدم؛

- يمكن الإعتماد على التنبؤات الإحتمالية والإسقاطات القياسية لمؤشرات إجمالي الناتج المحلي؛

- يعدّ إجمالي الناتج المحلي مؤشراً مهماً في إعداد السياسات الخاصة بالسكان وذلك لأن معدل نمو السكان يمثل دوراً سلبياً عند تحديد معدلات نصيب الفرد من الدخل القومي؛²

- يلخص النشاطات التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة غالباً سنة؛

- يلخص ما تحصلت عليه عناصر الإنتاج من عوائد نتيجة مساهمتها في الإنتاج المحلي؛

- الناتج المحلي يعتبر مؤشراً إقتصادي هام يمكن إستخدامه للتحليلات الإقتصادية ووضع الخطط والسياسات التتموية ومعرفة توجهات الإقتصاد الحالية؛

- يمكن من معرفة توجهات الإستهلاك للقطاعات الرئيسية المستهدفة (خاصة بطريقة الإنفاق)؛

- تستخدم السلاسل الزمنية للناتج المحلي لإجراء التنبؤات الإقتصادية الهامة لمتخذي القرارات.³

¹ - محمد الصيد أحمد، عبد الرحمان علي محفوظ، نفس المرجع، ص ص 373-374.

² - مرياح مديحة، عامر كمال، أثر التغير في إجمالي الناتج المحلي على سعر الصرف في الجزائر للفترة من 2010-2019، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد: 08، العدد: 01، الجزائر، 2022، ص 421.

³ - أحلام دريدي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

ثالثاً : العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي .

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي ومن أهم هذه العوامل ما يلي :

- 1- **الإستهلاك** : ويعد الإستهلاك ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي ينفق على شراء السلع والخدمات الجارية التي تستخدم خلال فترة زمنية قصيرة.
- 2- **التضخم** : حيث أن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة نسبياً تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي.
- 3- **عدد السكان** : ويقصد بها الزيادة الطبيعية في عدد السكان في العالم.
- 4- **عرض النقد** : يشمل بالمفهوم الضيق نقد العمليات الجارية، أما بالمفهوم الواسع يشمل العملة لدى الجمهور والودائع الأجلة بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب.
- 5- **الإستثمار** : ويقصد به نوع أو طبيعة النشاط الإقتصادي الموظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد.
- 6- **الانفاق الحكومي** : ويتكون هذا الانفاق من المشتريات التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية.¹

المبحث الثاني: العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم، النفقات العامة، الناتج المحلي)

يعتبر تخفيض البطالة هدفاً رئيسياً في كل إقتصاد، غير أن تحقيق هذا الهدف يكون على حساب أهداف أخرى، وفيما يلي سوف نتطرق إلى العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية (التضخم، سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي).

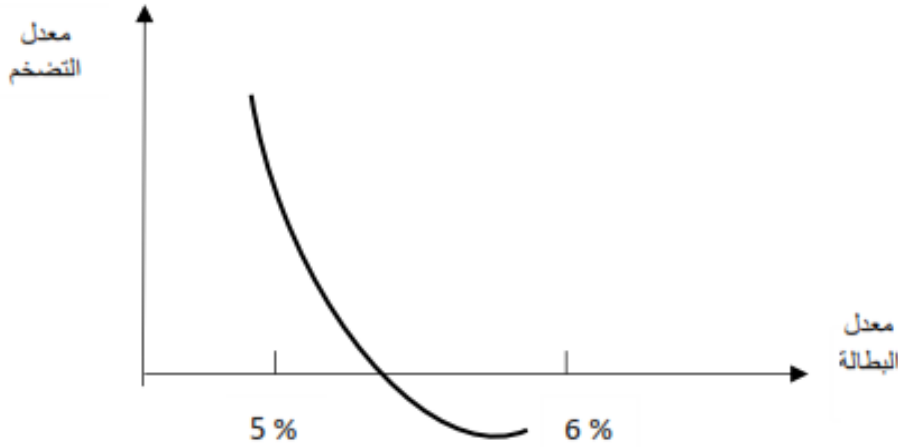
المطلب الأول: علاقة البطالة بالتضخم

يعد موضوع العلاقة بين توأم السوء (التضخم والبطالة) موضوع بحث للإقتصادي الإنجليزي فيليبس (A. W. Phillips)، حيث أجرى بحثه على بريطانيا، وفقاً لسلسلة زمنية للبطالة والأجور، فوجد أن الأجور ترتفع بشكل ملموس عند انخفاض معدل البطالة، وتتناقص بشدة عندما ترتفع معدلات البطالة، وكانت النتيجة أن هناك نوعاً

¹ - أية يوسف عمر سالم ، أثر المثبتات على استقرار الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية للفترة (2005-2022) ، رسالة ماجستير في اقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت، كلية الأعمال، 2023، ص 24.

من المعارضة (" trade. Off ") بين البطالة والتضخم، أي أن هناك علاقة عكسية بينهما.¹ وقد تم تمثيل تلك العلاقة بمنحنى سمي بإسم منحنى فليبس (philips curve) كما هو موضح في الشكل التالي (01-01):

الشكل رقم (01-01): منحنى فليبس.



المصدر: إكرام مرعوش، التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة-الجزائر، 2021، ص 62.

وكما يتضح من الشكل، فإن منحنى فليبس يقطع المحور الأفقي ما بين 5% و 6%، وذلك عندما يصل التضخم إلى الصفر وهنا يتحقق الإستقرار عندما يكون معدل التضخم الفعلي مساوياً لمعدل التضخم المتوقع، وكذا الإستقرار عند معدل بطالة طبيعي ومقبول، ولكن حين تظهر المنافسة من قبل أصحاب الأعمال على الوظائف، فإن الطلب على اليد العاملة يزداد مما يؤدي إلى رفع الأجور، ومن ثم ارتفاع التكاليف، فينمو التضخم بوتيرة متصاعدة ومستمرة، ويقابل ذلك انخفاض في معدلات البطالة نتيجة لتوظيف أكبر عدد من العمال، وقد تابع فليبس أيضاً التغيرات التي حدثت في العلاقة بين مداوات الأجر الحقيقي ومعدلات التضخم في بريطانيا، والتي أفضت إلى وجود علاقة عكسية بين المتغيرين.

ومن خلال منحنى فليبس يمكن استخلاص أن ثمن خفض معدل البطالة هو ثمن قبول معدل أعلى للتضخم، وعلى هذا الأساس أصبحت معظم البرامج الاقتصادية للدول الصناعية تختار النقطة التي تفضلها على منحنى فليبس وما تشير إليه من معدل معين للبطالة ومعدل معين للتضخم، وتقوم بعد ذلك باختيار السياسة المالية والنقدية التي تحدد الطلب الذي يضمن تحقيق هذين المعدلين المرغوب فيهما، ولكن قضية العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة لم تثبت صحتها باستمرار، فقد شهدت الكثير من الدول الحالتين سوياً وبشكل كبير، فكانت هناك

¹ - خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 272.

معدلات بطالة كبيرة، ومعدلات تضخم ملموسة أيضاً، وقد سُميت هذه الحالة بالركود التضخمي أو التضخم الركودي.¹

المطلب الثاني: علاقة البطالة بالنفقات العامة

اختلفت المدارس الاقتصادية في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، ويمكن حصرها في النقاط التالية :

1- نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:

يهمل الإقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين النفقات العامة والبطالة، لأنهم يتصورون أن الإقتصاد دائماً في حالة الإستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثالياً والبطالة منعدمة، أي أن إقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطل يرغب في أن يشتغل.

2- نظرة المدرسة الكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة :

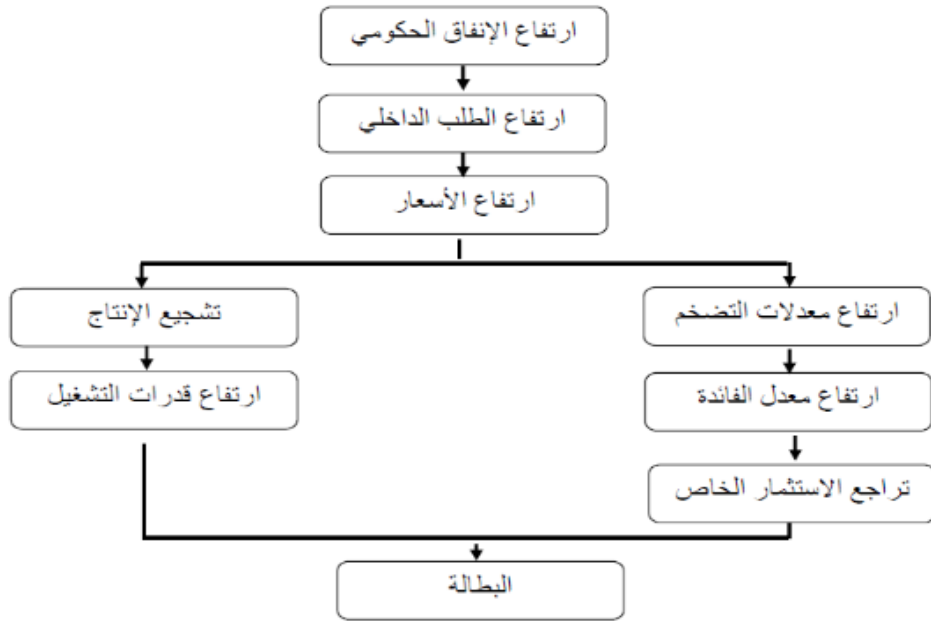
حسب المدرسة الكينزية يمكن للدولة التقليل من ظاهرة البطالة إلى أقصى الحدود الممكنة من خلال سياسة الإنفاق الحكومي، إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض الطلب الكلي الفعال، مما يؤثر سلباً على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب انخفاض الاسعار، كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج ومما يدخل الإقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة وإنخفاض الطلب الكلي، وهنا تتدخل الدولة عن طريق إتباع سياسة إنفاقية توسعية، حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وبالتالي تنشيط الإنتاج، مما يستدعي توفر بعض الشروط منها وجود رأس مال مفعّل تجنباً لتأخر العرض الإنتاجي عن الطلب، كل هذه التطورات تساهم في الطلب على العمل الذي بدوره يخفض من معدل البطالة، غير أن هذا الإنتظار يجب ألا يطول كثيراً لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الإرتفاع، ومنه إرتفاع اسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الإستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الإقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة سلباً، والشكل التالي يوضح هذه الآلية.²

والشكل التالي يوضح أثر الإنفاق العام على البطالة وفقاً للمدرسة الكينزية.

¹ - إكرام مرعوش، التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة-الجزائر -، 2021، ص ص 62-63.

² - عزري حميد، خوني رايح، قياس أثر النفقات العامة على معدل البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 11، العدد: 02، الجزائر، 2018، ص ص 187-188.

الشكل رقم (02-01): أثر الإنفاق العام على البطالة وفقا للمدرسة الكينزية



المصدر: عزري حميد، خوني رابح، قياس أثر النفقات العامة على معدل البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد:11، العدد:02، الجزائر، 2018، ص187.

3-العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة عند النقديون :

يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الإقتصادي ومجابهة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة، تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالإقتصاد بسببها الدين العام.¹

المطلب الثالث: علاقة البطالة بالنمو الإقتصادي.

يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد العوامل الأساسية في تقدير الطلب على القوى العاملة حيث أن كل زيادة في الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة في النشاط الإقتصادي وبالتالي التوسع في المشاريع التنموية في البلد ومن ثم زيادة في الطلب على أعداد جديدة من القوى العاملة بمختلف الاختصاصية والمهنية والتعليمية في ظل العوامل²

¹ - بوالكور نورالدين ، قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1970-2016)،المجلة

الجزائرية المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، المجلد:14، العدد:1، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة -الجزائر -، 2020، ص 172.

² - عبد الكريم عبد الله محمد، منتهى زهير محسن، قياس العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة في العراق بإستخدام قانون أوكن للمدة 1970-2010، العدد:98، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012، ص6.

الأخرى المؤثرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الثابتة مثل الموارد الطبيعية، تراكم رأس المال¹، كما تعد السياسات الموجهة لتخفيض معدلات البطالة والتي تنطلق من مقاربات تفترض أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو، فكل زيادة في معدل نمو لا بد أن تتوقف مع انخفاض نسبة البطالة، أي كلما إرتفع معدل النمو شهدنا ارتفاع في نسبة التشغيل وبالتالي انخفاض في معدل البطالة.

1- قانون أكيون "OKun" :

يعد قانون "أكيون" "OKUN" أساس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة، حيث توصل "أوكن" نتيجة لدراسة قياسية أجراها على الاقتصاد الأمريكي أن هناك علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات 1947 و 1960 والبطالة، حيث تتمثل هذه العلاقة في ضرورة تقليص الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي وبين مستواه الممكن بثلاثة نقاط لتتخفض البطالة بنقطة واحدة، كما توصل في دراسته إلى أن مرونة البطالة بالنسبة للنمو الاقتصادي تتراوح بين -0.35 و -0.40 وفسر "أوكن" العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين:

أ- وفقاً لنموذج الفرق: يتم في هذا النموذج الربط بين التغير في معدل البطالة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فكانت نتيجة التقدير على الشكل التالي:

$$\Delta U_t = -0.3\Delta\gamma_t + 0.3 + \mu_t$$

وتعني أن استقرار معدل البطالة يتطلب أن يزيد معدل النمو الاقتصادي بمستوى 1% في كل ثلاثة أشهر.

حيث:

ΔU_t : التغير في معدل البطالة.

ΔU_t : التغير في معدل نمو الناتج المحلي.

μ : المتغير العشوائي.

ب- وفقاً لنموذج الفجوة: حيث بين لنا هذا النموذج العلاقة بين الفارق في معدل البطالة الفعلي ومستواها الطبيعي القريب من 4% (3.72%)، والفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الفعلي ومستواه الممكن (المحتمل) أو ما يسمى أيضاً بفجوة "أوكن" (*gap*)، ويأخذ هذا النموذج الشكل التالي:²

¹ - عبد الكريم عبد الله محمد، منتهى زهير محسن، نفس المرجع، ص 6.

² - سمير حفاصي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس المدية-الجزائر -، 2020، ص 141.

$$U_{\tau} = 0.36 GDP_{\tau} + 3.72 + \mu_{\tau}$$

وبشكل عام فإن الصيغة الأولى والثانية، نوضحها فيما يلي:

$$\Delta U = \alpha - \beta \times \Delta \gamma + \varepsilon_{1\tau}$$

$$U - \bar{U} = -\delta(\gamma - \bar{\gamma}) + \varepsilon_{\tau}$$

حيث:¹

U: معدل البطالة الفعلي؛

$\bar{U}$: معدل البطالة الطبيعي؛

γ : الناتج المحلي الإجمالي؛

$\bar{\gamma}$: مستواه الممكن لناتج المحلي الإجمالي؛

α و β و δ : معالم النموذج، و ε : المتغير العشوائي.

من خلال ما سبق نستخلص النقاط التالية:

-توجد علاقة عكسية بين الناتج المحلي الحقيقي ومعدله البطالة، حيث لاحظ أوكن "OKun" أن أي انخفاض ب 1% في معدلات البطالة سيصاحبها ارتفاع في معدلات الناتج المحلي الحقيقي ب 3%؛

وهذا ما يفسره معامل أكيون الذي يقيس أثر انحراف معدل نمو الناتج الحقيقي عن مستواه الكامن على معدل البطالة؛

-نجد أيضاً من أجل تخفيض معدل البطالة يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن؛

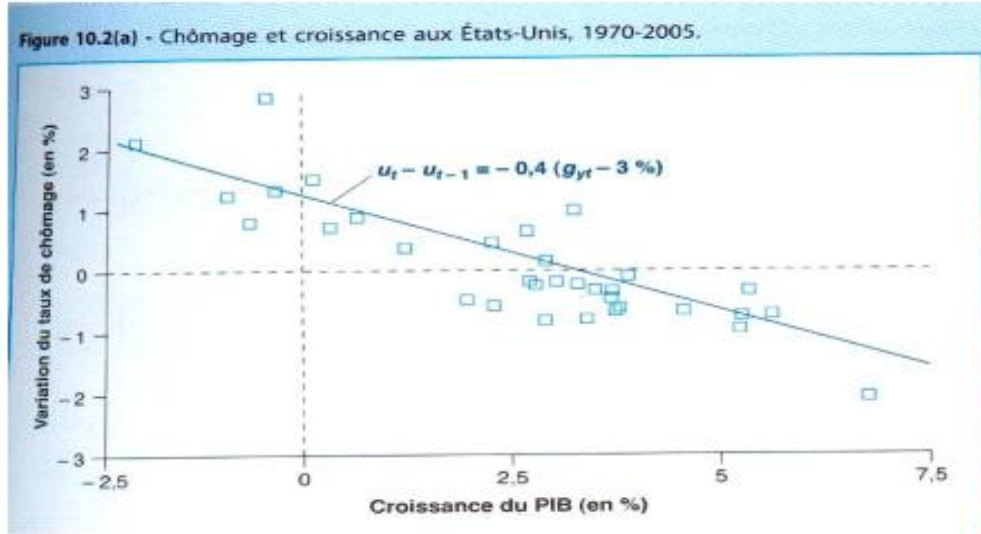
- ومن أجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى نمو الناتج الحقيقي مع الكامن.

قد تم العديد من الإجراءات حول قانون أكيون كالدراسة التي أنجزت من طرف *d. cohen* و *o. Blanchard* على المعطيات الأمريكية من (1907-2015) وهو ما يبينه الشكل التالي:²

¹-سمير حفاصي، عبد القادر خليل، نفس المرجع، ص 141.

²- سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص 41.

الشكل رقم (01-03): البطالة والنمو الاقتصادي لو . م . أ . بين (1970 – 2005)



المصدر: سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009-2010، ص41.

ومن خلال الشكل أعلاه وجدت الصيغة الرياضية التالية:

$$U_t - U_{t-1} = 0.4(g_{yt} - 3\%)$$

ويعني هذا أنه يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي على الأقل يساوي 3% من أجل تجنب إرتفاع معدل البطالة، أما معامل أكيون والذي يساوي 0.4%، فيعني هذا أنه إذا زاد معدل نمو الناتج الحقيقي عن معدل نمو الناتج الكامن بنقطة واحدة فسوف يؤدي إلى تخفيض 0.4% فقط معدل البطالة.¹

2- علاقة "أكيون" المطورة من طرف "غوردون" *R.J. Gordon* : ونجد في علاقة "أوكيون" المطورة من طرف "غوردون" سنة 1984، والتي تكمن في إيجاد علاقة الانحدار بين فجوة البطالة التي تمثل معدل البطالة الظرفية، وفجوة الناتج التي تمثل الناتج المحلي الظرفي، كما تظهر فيها المتغيرات المفسرة متأخرة زمنياً، ويمكن توضيح نموذج "غوردون" *R.J. Gordon* الديناميكي من خلال الصيغة التالية:

$$U_t^C = \sum_{i=1}^K b_{t-1} \times U_{t-1}^C + \sum_{i=0}^k C_{t-i} \times \gamma_{t-1}^C + \varepsilon_t$$

حيث يمثل: U_t^C و γ_t^C : الفارق بين الاتجاه العام ومعدل البطالة الفعلي والفارق بين الاتجاه العام المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي الفعلي على التوالي أي:²

¹ - سليم عقون، مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

² - سمير حفاصي، عبد القادر خليل، نفس المرجع، ص 142.

$$U_t^C = \log U_t - \log U_t^T \text{ و } \gamma_t^C = \log \gamma_t - \log \gamma_t^T$$

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

لقد تعددت الدراسات النظرية والتطبيقية لموضوع قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية : التضخم، النفقات العامة والنمو الإقتصادي على معدل البطالة، حيث نجد أن هذا الموضوع تم تناوله من قبل العديد من الباحثين نظراً لأهميته البالغة، وقد توصلوا من خلال دراساتهم إلى العديد من النتائج، وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم جملة من الدراسات التي تناولت موضوع هذا البحث مع عرض أهم النتائج التي تم الوصول إليها.

وبالتالي سوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: عرض وتحليل الدراسات السابقة.

المطلب الثاني: القيمة والمضافة وأهميتها العلمية.

المطلب الأول : عرض وتحليل الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات الموثقة في المجالات العلمية تم الإطلاع عليها إضافة إلى الكثير من الأبحاث والدراسات الجامعية التي ناقشت هذا الموضوع سواءً على الصعيد المحلي أو على الصعيد العربي.

الفرع الأول: الدراسات المحلية:

توجد عدة دراسات تناولت دراسة موضوع قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر وسوف نتطرق لبعضها فيما يلي :

-الدراسة الأولى: عزري حميد، خوني رابح، بعنوان: " قياس أثر النفقات العامة على معدل البطالة في الجزائر" خلال الفترة (1990-2015)، حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة السببية بين النفقات العامة والبطالة، حيث تم تسليط الضوء على النفقات العامة وتحديد أثرها على البطالة في الجزائر على مدى السنوات الماضية، وقد اعتمد الباحثان على منهجية التكامل المشترك وقد توصلا الباحثان في الأخير إلى أنه إذا صار تغير في النفقات العامة لا يتبعه تغير في معدل البطالة، كما أنه إذا تغير معدل البطالة لا يؤدي إلى تغير في النفقات العامة.

-الدراسة الثانية: سليم عقون، تحت عنوان: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر-، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى الوقوف على أفاق سياسات الجزائر للحد من البطالة ومعرفة العلاقات التي تربط بعض المتغيرات الاقتصادية بمعدل البطالة في الجزائر، ومحاولة إبراز أهمية الأدوات والأساليب القياسية في البحث العلمي، وكذا نماذج الإقتصادية القياسية في تحليل وتفسير بعض المتغيرات الإقتصادية مثل ظاهرة البطالة، وتم الإعتماد في ذلك على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع وتم استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة.

وقد توصل من خلال دراسته إلى أن لكل من حجم السكان وقيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لها أثر على معدل البطالة على طول فترة الدراسة، وأنه لا توجد علاقة واضحة بين معدل البطالة وكل من معدل التضخم وحجم النفقات العامة في الجزائر في الأجل الطويل وأن معدلات البطالة لا تتأثر بهذا الأخير (حجم النفقات العامة).

-الدراسة الثالثة: بوالكور نورالدين، بعنوان: قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، وقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016) في الأجلين القصير والطويل، ومن أجل هذا تم تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات البطالة في الجزائر لنفس الفترة، باستخدام الأساليب الحديثة كإختبار إستقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك وأشعة نموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر والإختبارات الأخرى، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ذات إتجاه واحد تنطلق من معدل البطالة إلى الإنفاق الحكومي، وهذا ما دل على أن الحكومة تضع سياسة الإنفاق الحكومي على أساس التغيرات الحالية والمتوقعة لمعدل البطالة في الجزائر.

-الدراسة الرابعة: سمير حفاسي، عبد القادر خليل، بعنوان: دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة في الجزائر، وذلك في الأجلين القصير والطويل خلال الفترة (1990-2019)، وتم ذلك إعتماًداً على المنهج الوصفي التحليلي لتوضيح وتحليل تطور معدلات البطالة ومعدلات النمو الإقتصادي في الجزائر، وبالإعتماد على الأسلوب القياسي باستخدام نموذج الفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن معنوية لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي يرتبط بعلاقة عكسية مع معدل البطالة كما تبين لنا وجود علاقة تكامل مشترك على المدى البعيد وفق منهج الحدود، كما أن معامل تصحيح الخطأ للنموذج جاء سالبا ومعنوياً عند مستوى دلالة 1%، وتعكس هذه المعلمة سرعة تكيف النموذج للانتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، حيث تشير قيمته البالغة -0.6561 إلى أن ما نسبته 65.61% من اختلال التوازن يتم تصحيحه في الأجل الطويل، كما أنها تعكس سرعة تعديل منخفضة نسبياً نحو التوازن.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

شهدت الدراسات الأجنبية إهتماماً واسعاً وملماً بالموضوع مما أسهم في بناء قاعدة معرفية تسهم في فهمه من زوايا عديدة ومختلفة على النحو التالي:

-الدراسة الأولى: ساهرة حسين زين الثعلبي، بعنوان: اختبار أفضل نموذج لقياس المتغيرات الإقتصادية في معدل البطالة في إقتصاد مملكة البحرين للمدة (1991-2013)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز إختبار أفضل معادلة لتمثل ظاهرة البطالة في مملكة البحرين للمدة (1991-2013)، وقد تم الإعتماد على طريقة الإنحدار المتدرج لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الإقتصادية في معدلات البطالة وفق معايير قياسية وإحصائية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإختبارات الإحصائية والقياسية أظهرت أن أفضل نموذج لمعدل البطالة هو النموذج الذي يحوي على متغيرين تفسيريين هما معدل التضخم ومعدل سعر الفائدة الحقيقي، كما تبين إشارة معلمتي الإنحدار متوافقة مع منطق النظرية الاقتصادية في النموذج، وتكون المتغيرات التفسيرية معنوية من الناحية الإحصائية بحسب إختبار t ، كما يوجد ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، هذا ما يؤكد معامل التحديد، لذا فالنموذج مقبول إقتصادياً وإحصائياً.

-الدراسة الثانية: دراسة مها محمد نافذ مشهور بهلول، بعنوان: "المحددات الاقتصادية للبطالة في الأراضي

الفلسطينية -دراسة قياسية 1995-2012"، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة وقياس أثرها على هذه الأخيرة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من 1995-2012، وقد قامت الباحثة بإستخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف خصائص الظاهرة وجمع المعلومات عنها وكذلك تحليل المعلومات والوثائق المتعلقة بها، كما إستخدمت المنهج القياسي التحليلي لتحليل وتفسير أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على معدلات البطالة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الإقتصادي، نسبة الإنفاق الإستثماري، معدل التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة والبطالة كمتغير تابع، وكذلك أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية عموماً، وقد فسرت المتغيرات المستقلة 60.8% من التغير الحاصل في معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية أما النسبة المتبقية 39.2% فترجع إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج أو إلى أخطاء في القياس أو المعاينة.

-الدراسة الثالثة: دراسة إسلام عبد الله علي حسن، بعنوان "محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014)"، حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين البطالة متغير تابع والمتغيرات المستقلة المتمثلة في التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف وحجم السكان، وتم في ذلك الإعتماد على المنهج القياسي الكمي بمختلف مراحله (التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ).

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين معدل البطالة وحجم السكان الإجمالي ومعدلات البطالة، وعلاقة ذات دلالة إحصائية عكسية من سعر الصرف إلى معدلات البطالة، وأن الإنفاق الحكومي ليس له تأثير على معدل البطالة خلال فترة الدراسة.

-الدراسة الرابعة: عبد الكريم عبد الله محمد، منتهى زهير محسن، قياس العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة في العراق بإستخدام قانون أوكن للمدة 1970-2010، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة بإستخدام قانون أوكن وقد توصلت هذه الدراسة على بعض الإستنتاجات والمتمثلة في: تعدد العلاقة بين النمو والبطالة علاقة ضعيفة ولم تكن متزامنة وبذلك تعكس عدم إنطباق قانون أوكن في العراق، ويرجع هذا لأن البطالة في العراق ليست دورية وإنما هيكلية أو احتكاكية وتمارس قساوة سوق العمل دوراً أساسياً في خلق فرص العمل.

المطلب الثاني : القيمة المضافة من الدراسة.

من خلال إستعراضنا لمجموعة من الدراسات السابقة المحلية والأجنبية، تبين أن هذه الدراسة تمثل إضافة مكملّة للدراسات السابقة التي تناولت قياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة ودراسة العلاقة بينهما، فقد تشابهت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع قياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة، في حين اختلفت عنها في بعض المتغيرات الإقتصادية ومدى تأثيرها على معدل البطالة، وبعض المؤشرات الإقتصادية المرتبطة بموضوع الدراسة.

وقد تميزت الدراسة الحالية بإعتماد نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة، الذي يسمح بدراسة العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل، مما يساهم في تقديم نتائج أكثر دقة لفهم العلاقة بين البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية (التضخم، النفقات العامة، الناتج المحلي الإجمالي).

خلاصة الفصل الأول :

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن ظاهرة البطالة تعد من أهم القضايا التي تحظى بإهتمام الباحثين وصناع السياسات الاقتصادية، لما لها من تأثير مباشر على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر البطالة ظاهرة سلبية لما تخلفه من آثار وانعكاسات على الأفراد والمجتمع والاقتصاد ككل، الأمر الذي يجعل دراستها وتحليل محدداتها أمراً ضرورياً لفهم أسباب إنتشارها وسبل الحد منها خلال الفترة (1990-2022).

وقد جاء هذا الفصل لتقديم أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالبطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بها، بهدف بناء إطار نظري يساعد على تفسير تطور معدل البطالة، كما أظهرت الدراسة وجود علاقة بين البطالة وكل من التضخم، النفقات العامة والنمو الاقتصادي، حيث تؤثر هذه المتغيرات بدرجات متفاوتة في مستوى البطالة، فالتضخم يعكس التغيرات في النشاط الاقتصادي وسوق العمل، بينما تساهم النفقات العامة من خلال السياسات الحكومية في دعم التشغيل وخلق فرص العمل، في حين يُعد النمو الاقتصادي من أهم العوامل المساعدة في خفض معدلات البطالة عبر زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لتأثير بعض المتغيرات على
معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-
2022)

تمهيد

تعتبر مشكلة البطالة من أهم التحديات التي تواجه الجزائر سياسياً، إقتصادياً أو إجتماعياً سواء في الوقت الراهن أو الماضي، فقد عرف الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تغيرات عديدة ساهمت في تغير المفاهيم، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية فرضتها مؤسسات التمويل الدولية والتي لم تأخذ بعين الإعتبار علاقات الشغل مما أدى إلى تدهور وضعية التشغيل و إرتفاع معدلات البطالة غير أن عودة أسعار البترول في السنوات الأخيرة أعطى دفعاً جديداً للسياسة المالية حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية كإرتفاع نسبة النمو ومعدل الإستثمار بسبب إرتفاع النفقات العمومية، مما أدى إلى إنخفاض معدلات البطالة وعليه من الضروري معالجة ظاهرة البطالة والوقوف على بعض أسبابها وقياس وتحليل العلاقة بينهما وبين البطالة.

وعليه سوف نتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تحليل تطور معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990-2022)

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة القياسية

المبحث الثالث: الدراسة القياسية بإستخدام ARDL

المبحث الرابع: إختبار صلاحية النموذج

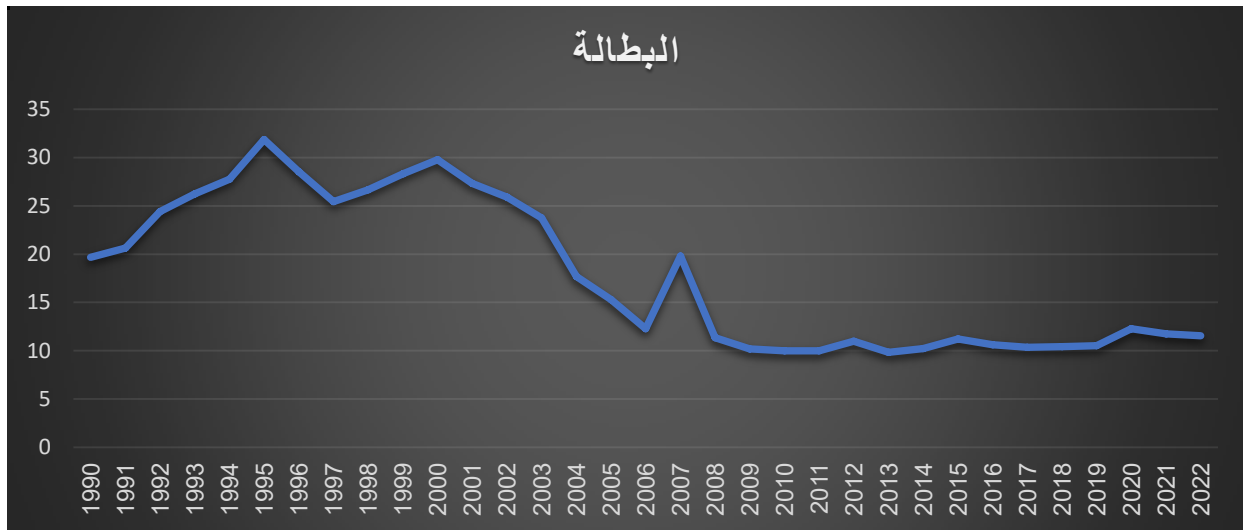
المبحث الأول : تحليل تطور معدل البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة (1990 - 2022)

شهدت الساحة الاقتصادية خلال فترة الدراسة تغيرات عديدة في شتى الميادين الاقتصادية بما فيها البطالة وبعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليها.

المطلب الأول : تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2022)

تعد البطالة من المشكلات التي تترك إقتصاد أي الدولة ومن بين الدول المتضررة من البطالة الجزائر حيث عرفت معدلات هذه الأخيرة تغيرات وتذبذبات بين الارتفاع والانخفاض، ويوضح الشكل (01-02) تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022).

الشكل (01-02): تطور معدلات البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01

من خلال الشكل (01-02) يمكن تقسيم تطور معدلات البطالة في الجزائر إلى ثلاث مراحل أساسية وهي :

1- المرحلة الأولى (1990-2000): وفي هذه المرحلة عرفت الجزائر تزايداً مستمراً في معدل البطالة حيث انتقل من 19.66% عام 1990 إلى 29.77% عام 2000، ويفسر هذا التصاعد بإنخفاض النشاط التنموي نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعار البترول، إضافة إلى ذلك عجز المؤسسات أو خوصصتها، الأمر الذي أدى إلى خوصصتها، الأمر الذي أدى إلى تسريح عدد كبير من العمال¹

¹ - كعوان سليمان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد: السابع، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر، 2017، ص 148.

وارتفاع معدلات البطالة، بالإضافة إلى ما رأيناه من أسباب فإن الإصلاحات الهيكلية التي باشرت الجزائر في تلك الفترة كانت لها الأثر الكبير في زيادة معدلات البطالة فلقد أدى اللجوء الإضطراري إلى صندوق النقد الدولي من أجل طلب قروض إلى قبول جملة من الشروط وهي كالتالي:

-مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي؛

-تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛

-الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار؛

-تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

- التقليل من عجز الموازنة العامة وذلك بتخفيض النفقات العامة.

ولقد كان الشرط المتعلق بتخفيض الإنفاق العام من أهم الشروط التي ركز عليها صندوق النقد الدولي ونحن نعلم أهمية الإنفاق في رفع معدلات الطلب الكلي ومن ثم خلق فرص تشغيل، خاصة في مثل حالة الركود الاقتصادي التي كانت سائدة في تلك الفترة .

2-المرحلة الثانية(2001-2015): عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة انخفاضاً كبيراً ومنتالياً، فقد انتقلت من 27,3% عام 2001 إلى 9,82% عام 2013، وهذا راجع إلى توجه الجزائر إلى سياسة توسعية بزيادة الإنفاق العمومي لإنتعاش إيراداتها بعد الإرتفاع الذي عرفته أسعار المحروقات، وذلك بإنطلاق البرامج الخماسية الواعدة التي سطرت أهداف معينة لبلوغها وتحقيقها، ومن بينها تخفيض معدلات البطالة عن طريق زيادة الطلب الكلي، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة إضافة إلى هذه البرامج والمخططات الخماسية فقد قامت الدولة خلال هذه المرحلة بتطبيق مجموعة من الإجراءات والتدابير ضمن أطر مؤسساتية تخضع لأحكام تشريعية بإنشاء مجموعة من الأجهزة الخاصة بعملية التشغيل سواء كانت مسيرة من قبل الوزارة المكلفة بالعمل، أو المسيرة من قبل وكالة التنمية الاجتماعية أو الصندوق الوطني للتأمين أو أجهزة دعم الشباب، ومن بين هذه الإجراءات والتدابير التي إتخذتها الدولة خلال هذه المرحلة، والتي ساهمت بشكل كبير في تخفيض معدلات البطالة نجد:

- برنامج تشغيل الشباب؛

- برنامج القرض المصغر؛

-التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة؛¹

¹ - كعوان سليمان، نفس المرجع، ص148.

-الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الإستعمال المكثف لليد العاملة؛

- عقود ما قبل التشغيل بالإضافة إلى الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ودعم تشغيل الشباب.¹

3-المرحلة الثالثة(2016-2022): وفي هذه المرحلة شهدت السنوات 2016 إلى غاية 2018 تغيرات محسوسة في معدلات البطالة بين الإرتفاع والإنخفاض بنسبة 10.6% سنة 2016 حتى وصلت 10.495% سنة 2019 ويرجع هذا التذبذب في معدلات البطالة نتيجة تضاعف العجز في الميزانية وتدهور أسعار النفط، ومع تقشي كوفيد19 سنة 2019 أخذت دول العالم نهج نظام البطالة الجزئي، وهذا راجع بالأساس لأسباب صحية ما أجبر المؤسسات على الغلق، وهذا ما أثر على معدلات البطالة بالسلب حتى وصلت عام 2022 إلى 11.55%.

المطلب الثاني : تحليل تطور التضخم، النفقات العامة والنمو الإقتصادي للفترة(1990-2022)

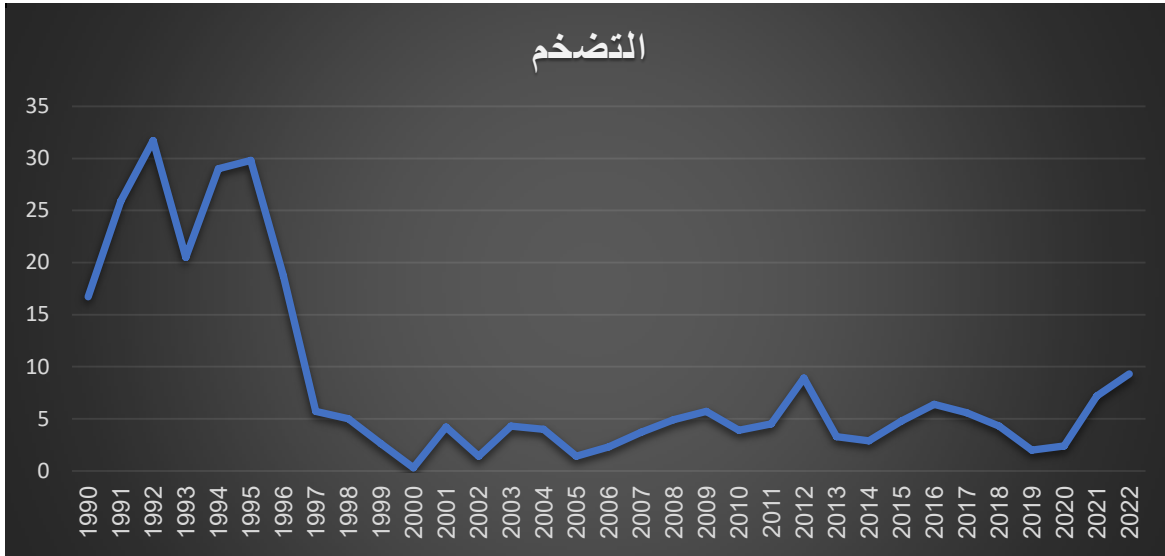
تتأثر البطالة ببعض المتغيرات الاقتصادية منها التضخم، الإنفاق العام، الناتج المحلي الإجمالي، والتي سوف نتطرق لها فيما يلي:

الفرع الأول: تحليل تطور التضخم في الجزائر للفترة(1990-2022)

مع بداية التسعينات من القرن الماضي شهدت الجزائر معدلات تضخم مرتفعة وذلك بسبب المشاكل الاقتصادية التي سادت آنذاك، ولكن مع دخول الألفية الثانية عادت الحياة الاقتصادية والراحة المالية للبلاد كنتيجة موضوعية للزيادة في الطلب العالمي على مواد الطاقة، وتسجيل الخزينة العمومية لموارد مالية ضخمة بعد أن تم ضخ جزء من قنوات الإنتاج والإستثمار، وفيمايلي الشكل رقم(02) الذي يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة (1990-2022).

¹ - كعوان سليمان، نفس المرجع، ص149.

الشكل رقم (02-02): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المحلق رقم (01).

نلاحظ من خلال المنحنى أن معدل التضخم عرف تذبذباً بين الإرتفاع والإنخفاض خلال هذه الفترة (1990-2022) ونميز:

1- فترة الإصلاحات الهيكلية (1990-1999): وعرف الإقتصاد الجزائري في بداية هاته المرحلة إرتفاعاً ملحوظاً في معدلات التضخم حيث وصلت سنة 1990 إلى 16.7% وقد إستمر في الإرتفاع حتى بلغ سنة 1992 نسبة 31.7% وهذا الإرتفاع راجع إلى تخفيض الدولة لقيمة العملة الوطنية مما أدى إلى الإرتفاع المستمر لمستويات الأسعار وإرتفاع تكاليف الواردات من ضمنها المواد الغذائية المدعمة، كما شهدت الجزائر إبان هاته الفترة مرحلة إنتقالية تمثلت في إنتقال الجزائر من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وبالتالي تحرير التجارة الخارجية وتحرير الأسعار أي رفع الرقابة على الأسعار كل هذا ساهم في إرتفاع التضخم خلال بداية هاته الفترة، لكن مع بداية سنة 1993 نلاحظ إنخفاض في معدلات التضخم نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الجزائر آنذاك والتي تهدف بالأساس إلى مجموعة من الأهداف وتتمثل في:

- التحكم في التضخم وجعله في مستوى مقبول؛

- تنمية الإدخار الوطني؛¹

¹- أمال طوير، عبد الجبار مختاري، أثر سعر الفائدة على معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر بإستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد: 5، العدد: 01، جامعة تليجي الأغواط، مخبر دراسات التنمية الإقتصادية، الجزائر، 2021، ص 11.

- القضاء على عجز الميزانية؛

- منح إستقلالية أكثر للبنوك التجارية؛

حيث أن هذه الإصلاحات أعطت ثمارها ووصل معدل التضخم إلى 2.6% سنة 1999.¹

2- فترة ما بعد الإصلاح (2000-2022): شهدت بداية هذه الفترة تراجع في معدل التضخم بنسبة 0.3% سنة 2000 وتعد هذه النسبة أدنى معدل تعرفه الجزائر منذ الإستقلال، وهذا نتيجة للإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار، مما نتج عنه تراجع في مستوى الطلب، غير أن هذا الإنخفاض في معدل التضخم سنة 2000 لم يستمر طويلاً حيث سرعان ما عادا إلى سنة 2001 ليبلغ 4.2% نتيجة زيادة نمو الكتلة النقدية، ويبقى معدل التضخم في حالة من الإضطراب، أي ما بين الإنخفاض والإرتفاع إلى غاية 2009 أين حقق معدل مرتفع قدر ب 5.7% ثم سجل أقصى معدل له سنة 2012 قدر ب 8.89%، أما ابتداءً من سنة 2013 فقد عرفت معدلات التضخم انخفاضا محسوسا حيث قدر ب 3.33% لينخفض إلى 2.9% سنة 2014، إلا أن هذا الإنخفاض لم يدم طويلاً، حيث عرفت معدلات التضخم إرتفاعاً سنة 2015 حيث قدر ب 4.8% وهذا الإرتفاع راجع للطرف المالي والنقدي الصعب الذي مرّ به الإقتصاد نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات وتراجع قيمة العملة الوطنية، ومع دخول قانون المالية لسنة 2016 حيز التنفيذ والذي تضمن زيادات معتبرة في بعض المواد أهمها الوقود الذي انعكس على أسعار كل السلع والخدمات تقريباً، فقد وصل معدل التضخم في 2016 إلى 6.4%، كما عرف معدل التضخم في الجزائر خلال سنتي 2017 و2019 إنخفاضاً حيث وصل إلى 5.6% و 2% على التوالي، ويرجع هذا إلى إنخفاض الأسعار وكذلك إنخفاض الطلب على السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض الإنفاق مما يقلل من عرض الأموال في السوق المحلية بحيث يشجع هذا الناس على حفظ أموالهم في البنوك والحصول على فوائد أعلى مقابل هذه الودائع.²

أما سنتي 2020 إلى 2022 فقد شهدت الجزائر إرتفاعاً محسوساً في معدل التضخم حتى وصل من 2.4% إلى 9.3%، وترجع هذه الزيادة نتيجة لعودة ظهور جائحة كورونا ما أجبر العديد من المؤسسات إلى الغلق، وقد أدى هذا إلى إرتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية، وخاصة المواد الغذائية.

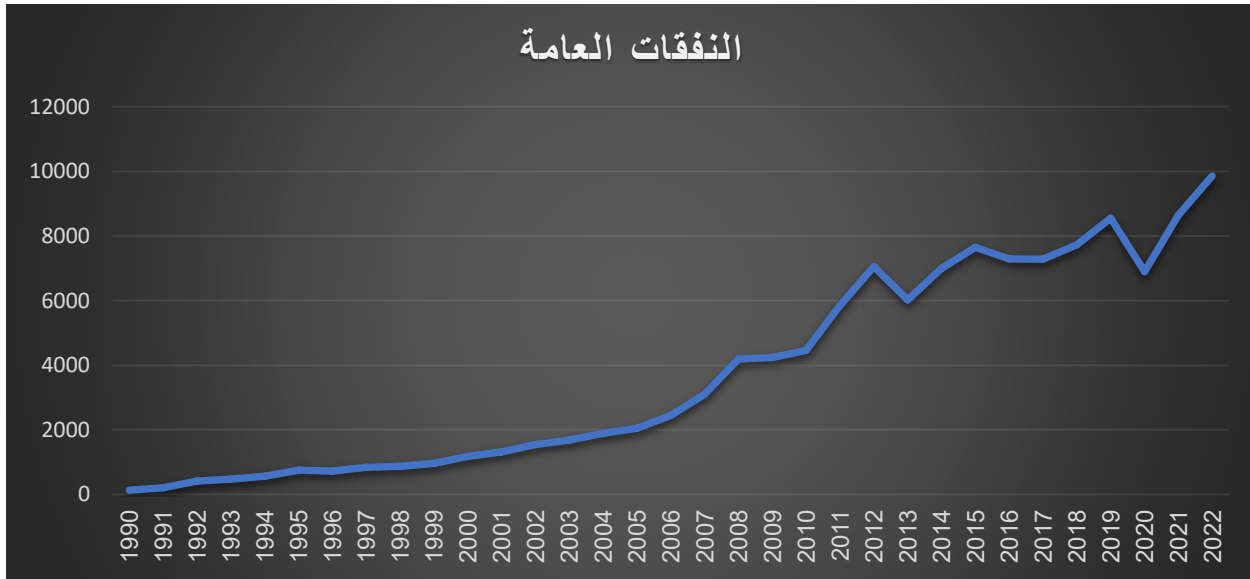
¹ - أمال طوير، عبد الجبار مختاري، أثر سعر الفائدة على معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر بإستعمال نموذج ARDL خلال الفترة (1980-2018)، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد:5، العدد:01، جامعة ثليجي الأغواط، مخبر دراسات التنمية الإقتصادية، الجزائر، 2021، ص11.

² - مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد:10، العدد:02، جامعة 20 أوت 1955سكيكدة، الجزائر، 2024، ص ص 24-25.

الفرع الثاني : تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2022).

عرفت التطورات الاقتصادية و الإجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال فترة الدراسة ارتباطاً وثيقاً بالسياسة الإنفاقية التوسعية التي إنتهجتها الجزائر ويبرز هذا من خلال معدل النمو المتزايد في أغلب مراحل فترة الدراسة، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(02-03).

الشكل رقم(02-03): مراحل تطور النفقات العامة في الجزائر للفترة(1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم(01)

1-المرحلة الأولى(1990-1999): عرفت الجزائر خلال هذه السنوات تطوراً بطئاً في مستوى الإنفاق العام ويرجع هذا بالأساس لما كانت تعاني منه من أزمات اقتصادية، فقد تعرضت الجزائر لأزمة مالية حرجية بسبب الصدمة العكسية التي شهدتها السوق العالمية للبتترول تسبب في نقص حاد للسيولة، وقد قدرت قيمة النفقات في الجزائر سنة 1990 ب 137 مليون د.ج، لترتفع سنة 1999 إلى 962 مليون د.ج وتعتبر أعلى قيمة خلال هذه المدة.

2-المرحلة الثانية(2000-2010): في هذه الفترة(2000-2010) طبقت الجزائر برامج الإصلاح ومختلف برامج النفقات العامة، مستغلة في هذا إرتفاع أسعار النفط وقد تواصلت الزيادة في إجمالي النفقات العامة بنسب متفاوتة كانت أعلاها سنة 2010 أين بلغت النفقات العامة 4466 مليون دينار جزائري.

3-المرحلة الثالثة (2011-2022): تواصلت النفقات العامة في الزيادة سنة تلوى الأخرى حتى بلغت سنة 2012 قيمة 7058 مليون د.ج، وفي عام 2013 شهدت انخفاضاً بلغ قيمة 6024 مليون د.ج، ويرجع هذا إلى إنتهاج الجزائر سياسة إنكماشية نتيجة إنهيار وعدم إستقرار أسعار البترول، كما نجد في سنة 2014 و 2015

الفصل الثاني دراسة قياسية تحليلية لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)

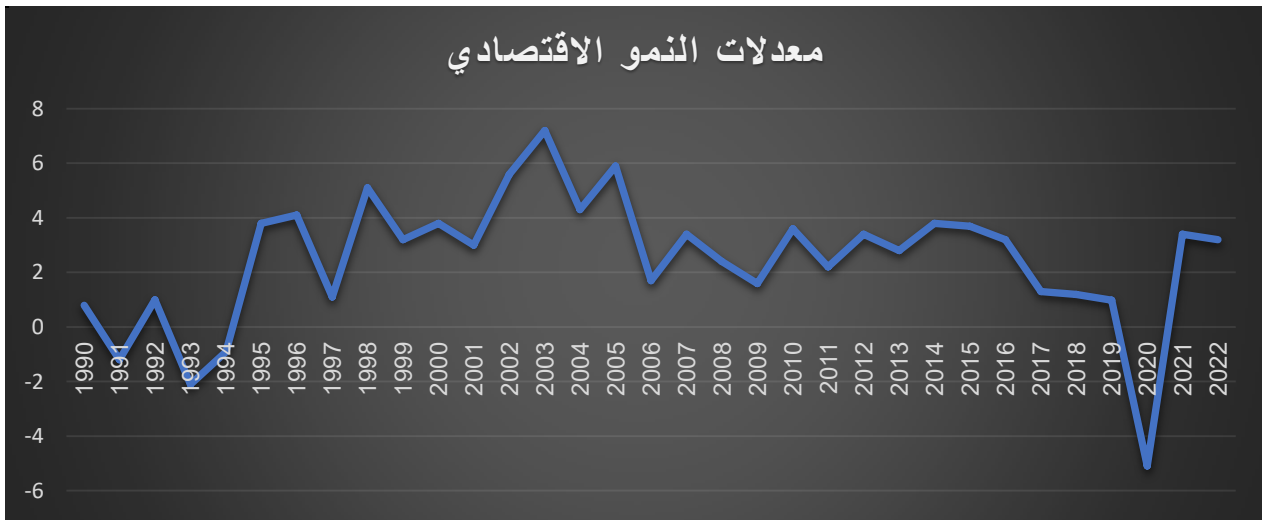
ارتفاعاً قدر بـ 6995 مليون د.ج، و 7656 مليون د.ج على التوالي ويرجع هذا بالأساس إلى تدارك الوضع الاقتصادي وتبني عدة إصلاحات من قبل السلطات كان الهدف منها ترشيد النفقات.

أما عام 2016 فقد شهدنا انخفاض طفيف في معدل النفقات العامة حيث قدر بـ 7297 مليون د.ج، وتبقى هذه النسب تشهد الاستقرار حتى سنة 2018، لتشهد سنة 2019 ارتفاعاً قدر بـ 8557 مليون د.ج، لكن سرعان ما شهدنا تراجع ملحوظ في إجمالي النفقات العامة نتيجة الأزمة الصحية كوفيد-19، إلى غاية سنة 2022 أين بلغت 9858 مليون د.ج.

الفرع الثالث: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل حدود الدولة وبغض النظر عن عناصر الإنتاج والموارد المستخدمة في الإنتاج سواء وطنية أو أجنبية، ويستخدم هذا المعيار لخصر مستوى نشاط الاقتصاد الوطني وتحديد مساهمة عناصر الإنتاج الوطنية الموجودة في الخارج، والشكل التالي يمثل تطور مستوى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022).

الشكل (04-02): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (1990-2022)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على مخرجات بيانات الملحق (01)

شهد إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة ما بين 1990 حتى 2020 تقلبات في معدلات النمو، حيث نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تذبذباً، وتعد فترة التسعينات مرحلة إنتقالية نحو إقتصاد السوق، حيث شهد معدل النمو الاقتصادي من 1990 حتى 1994 تقهقراً في القيم حتى وصل في بعض الأحيان إلى قيم سالبة في السنوات التالية 1991، 1993 و 1994 وكانت قيمهم على التوالي -1.2% و

2.1%- و 0.9%- ويرجع هذا إلى انخفاض أسعار البترول وتدهور الحالة الأمنية، أما عام 1995 فقد شهد إرتفاعاً ب3.8% ويرجع سبب الزيادة إلى زيادة إنتاج القطاع الفلاحي وقطاع المحروقات.

أما خلال السنوات 1996 إلى غاية 1999 فقد تم توجه نحو إقتصاد السوق واللجوء للمؤسسات الإقتصادية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بهدف النهوض بالإقتصاد، سجل الناتج المحلي الإجمالي تحسن نسبي مقارنة بالسنوات الفارطة ويرجع هذا إلى الإرتفاع في أسعار البترول وعودة الإستقرار السياسي حيث بلغ 5.1% عام 1998.

ومع مطع الألفية فقد شهد معدل النمو الإقتصادي في الجزائر نمو إيجابياً حيث وصل إلى أعلى قيمة له عام 2003 بنسبة 7% وهذا بسبب تحسن أوضاع النفط في الأسواق العالمية، كما عرف النمو الإقتصادي انخفاضاً خلال السنوات 2004 حتى 2009 فقد شهد انخفاضاً من نفس السنة حتى بلغ نسبة 1.6%، ومع بداية تطبيق المخطط الخماسي سنة 2010 نلاحظ ارتفاع في معدل الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ 3.6% وإستمر بالإرتفاع إلى غاية عام 2014 أين تراجعت وتيرة النمو بشكل واضح جراء انخفاض أسعار البترول ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وقد زاد الوضع تأزماً خلال عام 2019 حيث بلغ 0.99% بسبب تفشي وباء كورونا والتي أثرت على مختلف القطاعات وقد اتبعت الجزائر سياسة التقشف وفي عام 2020 سجلت الجزائر أدنى مستوى له خلال الألفية، حيث بلغت 5.09%-، لكن سرعان ما شهد تطوراً ملحوظاً سنة 2022 فقد بلغ نسبة 3.2% ويرجع هذا إلى التحسن الكبير في الإقتصاد بفعل القطاع البترولي وأيضاً قطاع الصناعة والبناء.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة القياسية

تأتي هذه المرحلة لتوضيح المنهجية القياسية المعتمدة، من خلال عرض النموذج المستخدم وأهم مبررات اختياره لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: تقديم نموذج الدراسة

يعد نموذج (ARDL) من أبرز النماذج القياسية المستخدمة في تحليل السلاسل الزمنية، نظراً لما يتميز به من مرونة في التعامل مع المتغيرات ذات درجات التكامل المختلفة.

الفرع الأول: الإطار النظري لنموذج ARDL

يعد نموذج ARDL من النماذج القياسية الحديثة في تحليل العلاقات الديناميكية بين متغيرات السلاسل الزمنية، وقد طوره pesaran و shin ليستخدم على نطاق واسع في دراسات التكامل المشترك، كما يتميز بقدرته على دراسة

تأثير المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع في الأجلين القصير والطويل ضمن إطار واحد، وفق صياغة عامة معتمدة في الأدبيات القياسية.¹

الفرع الثاني: الصياغة الرياضية وتفسير مكونات النموذج.

$$\Delta Y_t = c + \beta_0 Y_{t-1} + \beta_1 X_{1t-1} + \beta_2 X_{2t-2} + \dots + \beta_K X_{Kt-K} + \sum_{i=1}^p \alpha_0 \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_1 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_2 \Delta X_{2t-i} + \sum_{i=0}^p \alpha_k \Delta X_{kt-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (1)$$

حيث يمثل: p عدد فترات الإبطاء للمتغير التابع و K عدد المتغيرات التفسيرية، بينما يعكس C الحد الثابت في النموذج، كما تشير Δ إلى الفروق من الدرجة الأولى لتحويل السلاسل الزمنية إلى سلاسل مستقرة. وتمثل المعاملات β_i علاقات الأجل الطويل، في حين تعبر α_i عن ديناميكية الأجل القصير في النموذج.²

المطلب الثاني: منهجية نموذج ARDL

يعد نموذج ARDL من الأساليب القياسية الحديثة لتحليل العلاقات الديناميكية في السلاسل الزمنية، نظراً لقدرته على دراسة تأثير المتغيرات عبر الزمن في الأجلين القصير والطويل مع مراعاة فترات الإبطاء، كما يُستخدم لاختبار التكامل المشترك والعلاقات التوازنية طويلة الأمد حتى مع اختلاف درجات إستقرار المتغيرات، بشرط ألا تكون من الدرجة الثانية (2)،³ وفقاً لإجراءات تقدير منهجية دقيقة.

الفرع الأول: درجة إستقرارية السلاسل الزمنية

يعد تطبيق نموذج ARDL قائماً على إشتراط أن تكون المتغيرات محل الدراسة مستقرة عند مستوى I(0) أو بعد الفرق الأول I(1) أو مزيجاً بينهما وهذا بعد استخدام اختبار Dickey Fuller (ADF)، ويعود ذلك إلى أن اختبار الحدود (Bounds Test) المستخدم للكشف عن وجود تكامل مشترك قد صُمم أساساً للتعامل مع المتغيرات المستقرة عند I(0) و I(1) فقط.³

¹ -pesaran, M, Hashem, yongcheol Shin, and Richard J. Smith, **Bounds testing Approaches to the Analysis of level ReLationships**, Journal of Applied Econometrics, United Kingdom, 2001, p.289-323.

² -pesaran, M. Hashem, Shin, Yongcheol, and Smith, Richard J, Op. Cit , p.289-326.

³ -Dickey, David A., and fuller, wayne A., **Likelihood Ratio statistics For Autoregressive Time Series with a Unit Root**, Econometrica, United States, 1981, p. 1057-1094.

الفرع الثاني: إختيار فترات الإبطاء المثلى (Optimal Lag Length)

يعتمد نموذج ARDL على إختيار عدد مناسب من فترات الإبطاء لكل متغير لضمان دقة وتجنب المشكلات القياسية مثل الارتباط الذاتي ويتم هذا الإختيار بإستخدام معايير إحصائية مقارنة لإختيار النموذج الأكثر ملاءمة من حيث الكفاءة والتفسير.¹

الفرع الثالث: إختبار الحدود bound test

يتم تقييم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال اختبار الحدود (bound test)، وذلك عبر إختبار فرضية العدم التي تفترض عدم وجود تكامل مشترك بينهما وعدم تحقيق توازنية في الأجل الطويل وتنص الفرضية الصفرية.²

$$H0: B1 = B2 = B3 = 0$$

في المقابل، تنص الفرضية البديلة على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج بما يعكس وجود توازن طويل الأجل

$$H1: B1 \neq B2 \neq B3 \neq 0$$

الفرع الرابع: نموذج تصحيح الخطأ (تقدير العلاقة طويلة الأجل والعلاقة قصيرة الأجل)

يرتبط نموذج تصحيح الخطأ (ECM) في إطار ARDL بين السلوك قصير الأجل والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، حيث يتم تصحيح الإنحرافات عبر التوازن تدريجياً عبر حد تصحيح الخطأ، ويُعد معامل هذا الحد، إذا كان سالباً وإذا دلالة إحصائية، دليلاً على وجود آلية تكيف تعيد النظام نحو التوازن، مع إظهار تأثيرات الأجل القصير من خلال الفروق الأولى للمتغيرات، ويكون نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:³

$$\Delta\gamma = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \alpha_i \Delta\gamma_{t-i} + \sum_{j=0}^q \gamma_j \Delta X_{t-j} + \lambda(\gamma_{t-1} - B_0 - B_1 x_{t-1}) + e_t$$

الفرع الخامس: خلو النموذج من المشكلات القياسية

لتحقق من صحة نتائج نموذج ARDL يجب التحقق من خلوه من المشكلات القياسية التي قد تؤثر في كفاءة التقدير، ومن أهمها: الارتباط الذاتي للبواقي - عدم تجانس التباين - التوزيع الطبيعي للبواقي.

الفرع السادس: مرحلة اختبارات الإستقرارية (Cusum- Cusum test):

1- إختبار (Cusum(Cumulative Sum of Recursive Residuals

¹ -Akaike, Hirotugu, A New-Look at the Statistical Model Identification, IEEE Transactions on Automatic Control, United States, 1974, p. 716-728.

² -Pesaran, M. Hashem, Shin, yongcheol, and Smith, Richard J., Op. cit, p.289-320.

³ -Engle, Robert F., and Granger, Clive W. J., Co- integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, United States, 1987, p.251-275.

الفصل الثاني دراسة قياسية تحليلية لتأثير بعض المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)

التركمي للبواقي ومقارنته بحدود الثقة، حيث يدل بقاءه داخل هذه الحدود على استقرار معاملات النموذج.

2- اختبار (Cusum of Squar): يعد أحد الاختبارات الأساسية في النماذج القياسية، خصوصاً في إطار ARDL والتكامل المشترك، ويُستخدم للتحقق من ثبات معاملات النموذج عبر الزمن ورصد أي تغيرات هيكلية مفاجئة في التباين.¹

المبحث الثالث: الدراسة القياسية باستخدام ARDL

بعد عرض الإطار المنهجي للدراسة واختيار النموذج القياسي الملائم، يتم في هذا المبحث تطبيق نموذج ARDL على بيانات الدراسة وتحليل النتائج المتحصل عليها للتحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

المطلب الأول: عرض البيانات ونموذج الدراسة

من خلال هذا المطلب سوف نتطرق إلى تعريف المتغير التابع ومختلف المتغيرات المستقلة (التفسيرية)، وبتحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية للمتغيرات قيد الدراسة خلال الفترة الزمنية (1990-2022) بالاعتماد على البيانات من البنك الدولي.

الفرع الأول: توصيف النموذج والخصائص الإحصائية للمتغيرات

قبل الشروع في التقدير القياسي، يتم تقديم نموذج الدراسة وتحديد المتغيرات الداخلية فيه وفقاً للإطار النظري المعتمد.

1- توصيف نموذج الدراسة:

الجدول رقم (01-02): توصيف نموذج الدراسة.

المتغير	الرمز	نوع المتغير	المصدر
متغير لوغاريتم البطالة	Ln (CHOMG)	متغير التابع	البنك الدولي
متغير لوغاريتم التضخم	Ln(INF)	متغير مستقل	البنك الدولي
متغير لوغاريتم النفقات العامة	Ln(DEP)	متغير مستقل	الديوان الوطني للإحصاء
متغير لوغاريتم النمو الإقتصادي	LN(EG)	متغير مستقل	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews13 .

2- الخصائص الإحصائية للمتغيرات:

¹ - Brown, R. L., Durbin, J., and Evans, J.M., Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time, Journal of the Royal Statistical Society, United Kingdom, 1975, p.149-19.

الفصل الثاني دراسة قياسية تحليلية لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر
للفترة (1990-2022)

سيتم عرض جدول بين الخصائص الوصفية لمتغيرات الدراسة من خلال مؤشرات إحصائية تلخص توزيعها، وتهدف من خلال ذلك إلى تقديم نظرة أولية حول وضعية البيانات.

الجدول رقم (02-02): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Ln(EG)	Ln(DEP)	Ln(INF)	Ln(CHOMG)	
2.06633	7.712364	1.66109	2.795212	المتوسط الحسابي
2.21900	7.805	1.569	2.726	الوسيط
2.581000	9.196	3.456	3.46	الحد الأعلى
-0.09400	4.92	-1.204	2.285	الحد الأدنى
0.46524	1.188506	0.994453	0.435959	الانحراف المعياري
-3.226136	-0.546419	-0.18957	0.162259	Skewness
15.32890	2.285334	3.8321	1.291473	Kurtosis
266.2462	2.344433	1.1497	4.158518	Jarque-bera
0.0000	0.30968	0.5627	0.125023	القيمة الاحتمالية
33	33	33	33	الملاحظات

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

يمثل الجدول السابق الإحصاء الوصفي للمتغيرات المدروسة بعد تحويلها على اللوغاريتم الطبيعي، وهي اللوغاريتم الطبيعي لمعدل البطالة Ln(CHOMG)، واللوغاريتم الطبيعي للتضخم Ln(INF)، واللوغاريتم الطبيعي للنفقات العمومية Ln(DEP)، واللوغاريتم الطبيعي لمعدل النمو الاقتصادي Ln(EG).

بالنسبة للمتغير Ln(CHOMG)، لوغاريتم معدل البطالة، فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.795، بينما بلغ الوسيط 2.726، ما يدل على تقارب القيم وعدم وجود فروق كبيرة بين مشاهدات السلسلة، كما بلغ الحد الأقصى 3.46 والحد الأدنى 2.285، مما يعكس محدودية التذبذب في معدلات البطالة خلال فترة الدراسة، أما الانحراف المعياري فقد قدر بـ 0.435، وهو ما يشير إلى ضعف التشتت النسبي حول المتوسط الحسابي واستقرار السلسلة نسبياً، كما أن معامل الالتواء Skewness بلغ 0.162، وهي قيمة موجبة وضعيفة تدل على أن توزيع السلسلة يميل قليلاً نحو اليمين مع إقترابه من التوزيع الطبيعي، أما معامل التفرطح Kurtosis فقد بلغ 1.291، وهي قيمة أقل من 3، ما يعني أن التوزيع مفلطح مقارنة بالتوزيع الطبيعي. ومن خلال اختبار Jarque-Bera الذي بلغت قيمته 4.158 باحتمال قدره 0.125، نلاحظ أن القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

أما بالنسبة للمتغير $\ln(INF)$ والذي يمثل لوغاريتم التضخم، فقد سجل متوسطاً حسابياً قدره 1.661 ووسيطاً بلغ 1.569، ما يعكس تقارب القيم حول المتوسط الحسابي، كما بلغ الحد الأعلى 3.456 والحد الأدنى -1.204، وهو ما يدل على وجود بعض الفترات التي شهدت انخفاضاً في معدلات التضخم، وبلغ الانحراف المعياري 0.994، ما يشير إلى وجود تذبذب متوسط في قيم التضخم خلال فترة الدراسة، أما معامل الالتواء فقد بلغ -0.189، وهي قيمة سالبة ضعيفة تشير إلى ميل طفيف نحو اليسار، في حين بلغ معامل التفرطح 3.832، وهي قيمة أكبر قليلاً من 3، ما يدل على أن التوزيع أكثر تركيزاً حول المتوسط مقارنة بالتوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة اختبار Jarque-Bera حوالي 1.149 باحتمال قدره 0.562، وهي قيمة تفوق مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإن متغير التضخم يتبع التوزيع الطبيعي.

وفيما يخص متغير $\ln(DEP)$ الذي يمثل لوغاريتم النفقات العامة، فقد بلغ المتوسط الحسابي 7.712، وهو أعلى متوسط بين المتغيرات المدروسة، ما يعكس الإرتفاع المستمر للنفقات العامة خلال الفترة المدروسة، كما بلغ الوسيط 7.805، في حين تراوحت القيم بين حد أدنى قدره 4.92 وحد أقصى بلغ 9.196، أما الانحراف المعياري فقد بلغ 1.188 ما يشير إلى وجود تباين نسبي في النفقات العمومية، كما سجل معامل الالتواء قيمة سالبة بلغت -0.546 ما يدل على أن توزيع السلسلة يميل نسبياً نحو اليسار، أما معامل التفرطح فقد بلغ 2.285، وهي قيمة أقل من 3 ما يشير إلى التوزيع أقل حدة من التوزيع الطبيعي، كما بلغت قيمة اختبار Jarque-Bera حوالي 2.344 باحتمال قدره 0.309، وهي قيمة أكبر من 5%، وبالتالي فإن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

أما بالنسبة للمتغير $\ln(EG)$ الذي يمثل لوغاريتم النمو الاقتصادي، فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.066، في حين بلغ الوسيط 2.219، كما سجل الحد الأعلى قيمة 2.581 والحد الأدنى -0.094، ما يدل على وجود بعض السنوات التي شهدت تراجعاً في النمو الاقتصادي، وقد بلغ الانحراف المعياري قيمة 0.465، وهو ما يشير إلى وجود تشتت متوسط حول المتوسط الحسابي، غير أن معامل الالتواء بلغ (-3.226)، وهي قيمة سالبة كبيرة نسبياً تدل على أن توزيع السلسلة منحرف بشدة نحو اليسار بسبب وجود بعض القيم المنخفضة أو السالبة، كما بلغ معامل التفرطح 15.328، وهي قيمة مرتفعة جداً مقارنة بالقيمة الطبيعية 3، ويؤكد ذلك اختبار Jarque-Bera الذي بلغت قيمته 266.246 باحتمال يساوي 0.000، وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية التوزيع الطبيعي بالنسبة لمتغير النمو الاقتصادي، ما يعني أن هذه السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الفرع الثاني: نتائج إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

نظراً لأن معظم السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية تتسم بخاصية عدم الإستقرار، فإنه يتعين قبل الشروع في عملية التقدير القياسي إجراء اختبار جذر الوحدة، وذلك بهدف التحقق من درجة إستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (03-02): نتائج اختبار الإستقرارية

Variable	Augmented Dickey Fuller				Result
	Level	Prob	1es diff	Prob	I(1)
Ln(CHOMG)	-0.9513	0.758	-6.839	0.000	I(1)
Ln(INF)	-2.6111	0.1012	-7.8203	0.000	I(1)
Ln(DEP)	-3.3020	0.0841	-5.9373	0.002	I(1)
Ln(EG)	-4.6853	0.0007			I(0)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews13.

1- Ln(CHOMG) (لوغاريتم معدل البطالة):

تشير النتائج إلى أن قيمة الإحصائية عند المستوى تساوي (-0.9513) مع احتمال 0.758، وهو ما يدل على عدم إستقرار السلسلة في المستوى لأنها لا ترفض فرضية جذر الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول تصبح قيمة الإحصائية (-6.839) مع احتمال 0.000، مما يعني أن السلسلة تصبح مستقرة بعد الفرق الأول، وبالتالي فإن متغير Ln(CHOMG) مستقر عند الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I.

2- Ln(INF) لوغاريتم التضخم:

تظهر النتائج أن قيمة الإحصائية في المستوى هي -2.6111 مع احتمال 0.1012، وهي أكبر من 5%، مما يعني أن السلسلة غير مستقرة في المستوى أي وجود جذر الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول تصبح القيمة -7.8203 مع احتمال 0.000، مما يدل على أن السلسلة تصبح مستقرة بعد الفرق الأول وعليه فإن (INF) متغير متكامل من الدرجة الأولى (1)I.

3- Ln(DEP) اللوغاريتم الطبيعي للنفقات العمومية:

توضح النتائج أن قيمة الإحصائية في المستوى هي (-3.3020) مع احتمال 0.0841، وهي غير معنوية عند مستوى 5%، مما يعني أن السلسلة غير مستقرة في المستوى، وبعد أخذ الفرق الأول تصبح قيمة الإحصائية -5.9373 مع احتمال 0.0002، أي أن السلسلة تصبح مستقرة بعد الفرق الأول وبالتالي فإن Ln(DEP) يعتبر متغيرا متكاملًا من الدرجة الأولى.

4-Ln(EG) متغير لوغاريتم النمو الإقتصادي:

تظهر النتائج أن قيمة الإحصائية عند المستوى هي -4.6853 مع احتمال 0.0007، وهي أقل من 5%، مما يعني رفض فرضية الجذر الأحادي وبالتالي السلسلة مستقرة في المستوى، لذلك فإن $\ln(EG)$ يعتبر متغيراً مستقراً عند المستوى (0)، ولا يحتاج إلى أخذ الفرق الأول.

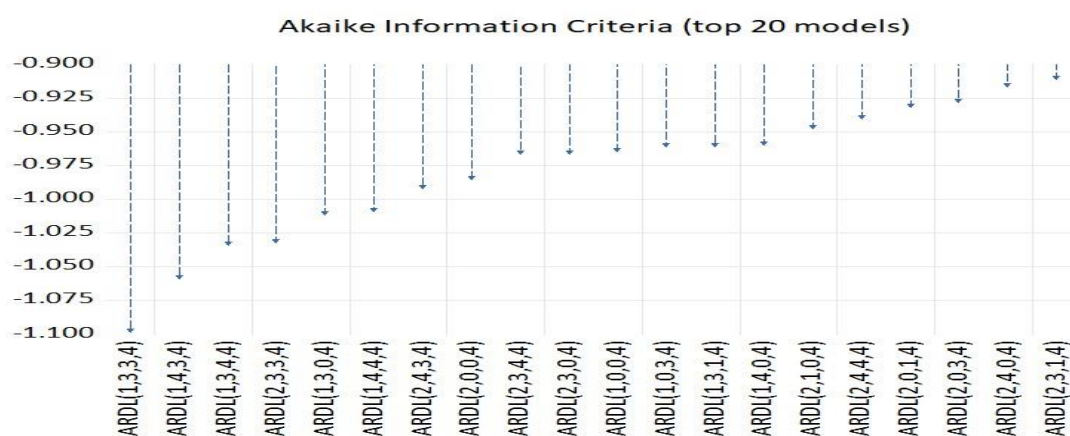
المطلب الثاني: نتائج تقدير نموذج ARDL

ومن خلال هذا المطلب سوف نقوم بعرض ومناقشة نتائج تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة (ARDL)، إلى جانب تقييم مدى صلاحية النموذج القياسي المستخدم.

الفرع الأول: تحديد درجة التكامل المثلى لنموذج ARDL

تعد عملية تحديد درجة الإبطاء المثلى خطوة أساسية في بناء نموذج ARDL، لما لها من أثر على دقة النتائج وكفاءة التقدير، وفيما يلي الشكل رقم (02-05) الذي يبين ذلك.

الشكل رقم (02-05): تحديد درجة التأثير المثلى



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews13.

من خلال النتائج المتحصل عليها من التمثيل البياني يتضح لنا أن درجة الإبطاء المثلى باستخدام معيار Akaik هي من الصيغة (4.3.3.1)

الفرع الثاني: اختبار الحدود Bound test

يعد اختبار الحدود (Bound test) وتقدير العلاقات طويلة وقصيرة الأجل ضمن إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) من أهم الأدوات القياسية في تحليل السلاسل الزمنية الحديثة، ويهدف هذا المطلب إلى التحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

الجدول رقم (04-02): نتائج اختبار الحدود

Bounds Test	
Null hypothesis: No levels relationship	
Number of cointegrating variables: 3	
Trend type: Rest. constant (Case 2)	
Sample size: 29	
Test Statistic	Value
F-statistic	6.724727
Bounds Critical Values	
	10% 5% 1%
Sample Size	I(0) I(1) I(0) I(1) I(0) I(1)
30	2.676 3.586 3.272 4.306 4.614 5.966
Asymptotic	2.370 3.200 2.790 3.670 3.650 4.660
* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.	

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews13

تشير نتائج إختبار الحدود (Bounds test) في إطار نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) إلى فحص وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، تعتمد هذه المنهجية على مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة مع القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% أن الحد الأدنى I(0) يساوي 3.272 بينما الحد الأعلى I(1) يساوي 4.306، وبمقارنة القيمة المحسوبة مع هذه الحدود يتضح أنها تفوق الحد الأعلى I(1) او مما يعني أنها تقع خارج منطقة عدم الحسم، ويعد هذا التجاور مؤشراً قويا على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وبناءً على ذلك يتم رفض فرضية عدم التوازن التي تقترض غياب علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية. وعليه يمكن الإستنتاج أن المتغيرات محل الدراسة ترتبط بعلاقة توازنية طويلة الأجل.

الفرع الثالث: تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل:

تم تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(05-02): تقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل

المتغيرات	المعاملات	إحصائية مغنوية	الاحتمال
مقدرات النموذج في الأجل القصير			
DLn(DEP)	-0.4817	-2.6596	0.016
DLn(DEP(-1))	-0.322	-1.776	0.0926
DLn(DEP(-2))	-0.5196	-3.6	0.002
DLn(EG)	-0.032	0.0487	0.518
DLn(EG(-1))	0.29	3.6909	0.0017
DLn(EG(-2))	0.28	0.085	0.0038
DLn(INF)	0.0426	1.4395	0.1672
DLn(INF(-1))	0.0493	1.50027	0.1509
DLn(INF(-2))	-0.0673	-2.2307	0.0387
DLn(INF(-3))	-0.0929	-3.1825	0.005
Coint(-1)	(-0.99)		0.0000
مقدرات النموذج في الاجل الطويل			
Ln DEP(-1)	-0.4957	-4.51918	0.0005
Ln EG(-1)	-0.32623	-2.38	0.0321
Ln INF(-1)	-0.0623	-1.11	0.283

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات Eviews13

1-تقدير العلاقة طويلة الأجل:

تشير نتائج نموذج ARDL (الملحق رقم 04) إلى أن:

✓ أثر لوغاريتم التضخم $\text{Ln}(\text{INF})$ على لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$:

تشير نتائج التقدير إلى أن لوغاريتم معامل التضخم بلغ -0.0623 وهو معامل سالب لكنه غير معنوي إحصائياً، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.283، مما يدل على ضعف تأثير لوغاريتم التضخم $\text{Ln}(\text{INF})$ على لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$ في الأجل الطويل، ويعني ذلك أن التغيرات في مستويات التضخم لا تؤثر بشكل واضح ومستقر على البطالة خلال المدى الطويل، ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون آثار التضخم تكون مؤقتة وتخفي مع مرور الزمن نتيجة تكيف الاقتصاد مع التغيرات السعرية، كما قد يعود ذلك إلى تدخل عوامل أخرى أكثر تأثيراً في تحديد مستويات البطالة مثل الاستثمار والنمو الإقتصادي والسياسات الحكومية، وتوضح النتائج أن العلاقة بين لوغاريتم التضخم و لوغاريتم البطالة ليست قوية في الأجل الطويل مقارنة بباقي المتغيرات الاقتصادية. وبالتالي فإن التضخم لا يعد من المحددات الأساسية لمعدل البطالة في المدى الطويل.

✓ أثر لوغاريتم النفقات العامة $\text{Ln}(\text{DEP})$ على لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$:

تشير نتائج التقدير في الأجل الطويل إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين لوغاريتم النفقات العامة $\text{Ln}(\text{DEG})$ و لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$ ، حيث بلغ معامل المتغير -0.4957 باحتمال قدره 0.0005، مما يدل على معنويته الإحصائية العالية، ويعني ذلك أن زيادة لوغاريتم النفقات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض لوغاريتم معدل البطالة بحوالي 0.49% في الأجل الطويل، وتفسر هذه النتيجة بقدرة الإنفاق الحكومي على تمويل المشاريع التنموية والاستثمارية التي تساهم في خلق مناصب الشغل وتحسين النشاط الإقتصادي، كما تؤكد النتائج أن استمرار السياسة المالية التوسعية يساعد على رفع مستويات التشغيل وتحقيق الاستقرار الإقتصادي، كما تبرز هذه العلاقة أهمية تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال النفقات العامة للحد من البطالة، وبالتالي فإن النفقات العامة تعتبر من أهم المتغيرات الإقتصادية المؤثرة في معدل البطالة على المدى الطويل.

✓ أثر لوغاريتم النمو الإقتصادي $\text{Ln}(\text{EG})$ على معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$:

أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية بين لوغاريتم النمو الإقتصادي $\text{Ln}(\text{EG})$ و لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$ ، حيث بلغ معامل لوغاريتم النمو الإقتصادي -0.32623 مع قيمة احتمال 0.0321، مما يدل على معنويته عند مستوى 5%. ويشير ذلك إلى أن إرتفاع لوغاريتم النمو الإقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض لوغاريتم معدل البطالة بحوالي 0.32% في الأجل الطويل. وتتسم هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية التي ترى أن توسع النشاط الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الطلب على اليد العاملة ومن ثم انخفاض البطالة، كما تعكس النتائج أن آثار لوغاريتم النمو الإقتصادي على التشغيل تحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر بوضوح وتوضح هذه العلاقة أهمية تشجيع الاستثمار والإنتاج من أجل تحقيق نمو إقتصادي قادر على إمتصاص البطالة، وبالتالي فإن النمو الإقتصادي المستدام يعد عاملاً أساسياً في تخفيض معدل البطالة.

2- تقدير العلاقة قصير الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ ECM:

تشير نتائج النموذج في الأجل القصير (الملحق رقم 04) إلى أن:

✓ أثر لوغاريتم التضخم $\text{Ln}(\text{INF})$ على لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$:

تبين نتائج التقدير أن لوغاريتم معامل التضخم $\text{Ln}(\text{INF})$ الحالي موجب وغير معنوي إحصائياً، كما أن الإبطاء الأول لم يكن معنوياً أيضاً، مما يدل على غياب تأثير مباشر للوغياريتم التضخم على لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$ في الفترة الحالية، غير أن الإبطاءين الثاني والثالث جاءا سالبين ومعنويين إحصائياً، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة بعد فترة زمنية معينة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن ارتفاع التضخم قد يكون ناتجاً عن زيادة الطلب الكلي، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج ومن ثم زيادة فرص التشغيل، وتوضح النتائج أن تأثير التضخم على البطالة ليس فورياً وإنما يظهر تدريجياً مع مرور الوقت، وبالتالي فإن التضخم قد يساهم مؤقتاً في تخفيض البطالة ضمن حدود معينة.

✓ أثر لوغاريتم النفقات العامة $\text{Ln}(\text{DEP})$ على معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$:

تشير نتائج التقدير إلى وجود أثر سلبي ومعنوي للوغياريتم النفقات العامة $\text{Ln}(\text{DEP})$ على لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$ في الأجل القصير، حيث بلغ معامل المتغير الحالي (-0.4817) باحتمال مقدر بـ (0.016)، وهو ما يدل على معنويته الإحصائية عند مستوى 5%. ويعني ذلك أن زيادة النفقات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بحوالي 0.48%، كما أظهرت النتائج أن الإبطاء الأول للنفقات العامة كان سالبا لكنه غير معنوي، في حين جاء الإبطاء الثاني سالبا ومعنوياً إحصائياً، وتفسر هذه النتيجة بقدرة النفقات العامة على تنشيط الطلب الكلي وتحفيز الاستثمار والإنتاج، الأمر الذي ينعكس على خلق فرص عمل جديدة، كما تؤكد النتائج فعالية السياسة المالية التوسعية في الحد من البطالة خلال المدى القصير، وبالتالي يمكن القول إن النفقات العامة تعد من أهم الأدوات الاقتصادية المؤثرة في تخفيض معدل البطالة.

✓ أثر النمو الاقتصادي $\text{Ln}(\text{EG})$ على لوغاريتم معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$:

أظهرت نتائج الدراسة أن معامل لوغاريتم النمو الاقتصادي الحالي بلغ -0.032 وهو غير معنوي إحصائياً، مما يدل على ضعف أثر لوغاريتم النمو الاقتصادي $\text{Ln}(\text{EG})$ على معدل البطالة $\text{Ln}(\text{CHOMG})$ في الفترة الحالية، غير أن الإبطاء الأول والثاني للوغياريتم النمو الاقتصادي كانا موجبين ومعنويين إحصائياً، ما يشير إلى وجود أثر متأخر للنمو الاقتصادي على البطالة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون آثار النمو لا تنتقل مباشرة إلى سوق العمل، بل تحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر نتائجها على التشغيل، كما قد يرجع ذلك إلى أن النمو المحقق

يتركز في قطاعات غير مولدة لمناصب العمل بشكل كاف، وتبرز هذه النتائج أن تحقيق النمو الاقتصادي وحده لا يكفي لتخفيض البطالة ما لم يكن مصحوبا بسياسات تشغيل فعالة، وبالتالي فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في الأجل القصير تبقى مرتبطة بطبيعة هيكل الاقتصاد الوطني.

✓ أثر معامل تصحيح الخطأ على معدل البطالة:

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح الخطأ بلغ (-0.99) وهو سالب ومعنوي إحصائيا عند مستوى معنوية مرتفع، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ومعدل البطالة، ويشير هذا المعامل إلى أن حوالي 99% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها خلال فترة واحدة، وهو ما يعكس سرعة كبيرة في عودة النموذج إلى حالة التوازن، كما تدل معنوية معامل تصحيح الخطأ على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وتوضح هذه النتيجة أن أي انحراف يحدث في معدل البطالة نتيجة الصدمات الاقتصادية يتم تصحيحه بسرعة بفعل تفاعل المتغيرات الاقتصادية الأخرى.

المبحث الرابع: اختبار صلاحية النموذج

تُعد الاختبارات التشخيصية من المراحل الأساسية في تقييم جودة النموذج القياسي، إذ تسمح بالتحقق من مدى استيفائه للفرضيات الإحصائية اللازمة لضمان صحة النتائج ودقتها.

المطلب الأول: دراسة الاختبارات التشخيصية

قبل الإعتماد على النموذج المختار وفق معيار AIC وتفسير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل، لا بد من التأكد من صلاحية النموذج وذلك من خلال القيام بمجموعة من الاختبارات التشخيصية.

الفرع الأول: اختبار الذاتي للبواقي Breusch- Godfrey Serial Correlation LM

من أجل الكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية يتم استخدام اختبار LM، حيث يجب أن تكون الأخطاء مستقلة عن بعضها البعض حتي يكون النموذج مقبول حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود ارتباط ذاتي ن بينما تنص الفرضية البديلة على وجود ارتباط ذاتي، و الجدول التالي يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم(06-02): نتائج اختبار الارتباط الذاتي LM

Breusch Godfrey Serial Correlation LM			
F-Statistic	0.8232	Prob.F(2,12)	0.4623
Obs-R- Squared	3.498	Prob.chi-Square(1)	0.1739

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

تظهر النتائج أن قيمة إحصائية F تساوي 0.8232 مع قيمة احتمالية (Prob. F) قدرها 0.4623، وبما أن هذه القيم الإحصائية أكبر من مستويات الدلالة التقليدية (1%، 5%، 10%)، فإننا لا نرفض الفرضية العدمية، وبناءً على ذلك، يمكن الإستنتاج أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي معنوي في البواقي.

الفرع الثاني: اختبار ثبات التباين (تجانس تباين الخطأ) Heteroskedasticity test Breush-Pegan

تتمثل مشكلة عدم تجانس التباين في تغير تباين الخطأ العشوائي مع تغير قيم المتغير المفسر حيث تكون العلاقة بينهما خطية أو غير خطية و بهدف الكشف عن وجود هذه المشكلة نستعين باختبار Bresch Began، حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود اختلاف في تباين حد الخطأ، بينما تنص الفرضية البديلة على وجود اختلاف في تباين حد الخطأ.

الجدول رقم(07-02): نتائج اختبار ثبات التباين Breusch Began

Heteroskedasticity test : Breusch Began			
F-Statistic	0.7138	Prob F(14 ,14)	0.4623
Obs*R-Square	12.07	Prob chSquare	0.1739

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

أظهرت النتائج أن قيمة F-statistic تبلغ 0.7138 مع احتمال (Prob. F) يساوي 0.4623. وبما أن جميع القيم الإحصائية أكبر من مستويات الدلالة المعتمدة (1%، 5%، 10%)، فإننا لا نرفض الفرضية العدمية ونستنتج عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

الفرع الثالث: إختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Berra Test

يسمح هذا الإختبار في الكشف عن سلسلة بواقي الإنحدار هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا ، حيث تنص الفرضية الصفرية أن الأخطاء العشوائية تتبع التوزيع الطبيعي ، في حين تنص الفرضية البديلة أن الأخطاء العشوائية لا تتبع التوزيع الطبيعي، و الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار.

الجدول رقم(08-02): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque –Bera Test

Jarque –Bera Test			
Jarque –Bera	0.85	Prob	0.65

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

بلغت قيمة الإحصائية 0.85 مع احتمال (Prob) يساوي 0.65، وهي قيمة مرتفعة نسبياً مقارنة بمستويات الدلالة المعتادة (5% أو 1%)، وبما أن قيمة الاحتمال أكبر من 0.05، فإننا لا نرفض الفرضية العدمية التي تنص على أن البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، وهذا يعني أن التوزيع الطبيعي.

الفرع الرابع: إختبار توصيف النموذج Ramsey test

الجدول رقم(09-02): نتائج إختبار توصيف النموذج

Ramsey Test			
F-statistic	0.5007	Prob	0.4953

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

أظهرت نتائج اختبار Ramsey TEST أن قيمة الاحتمال بلغت 0.4953 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وعليه لا نرفض فرضية العدم، مما يدل على أن النموذج محدد بشكل صحيح ولا يعاني من أخطاء في التوصيف.

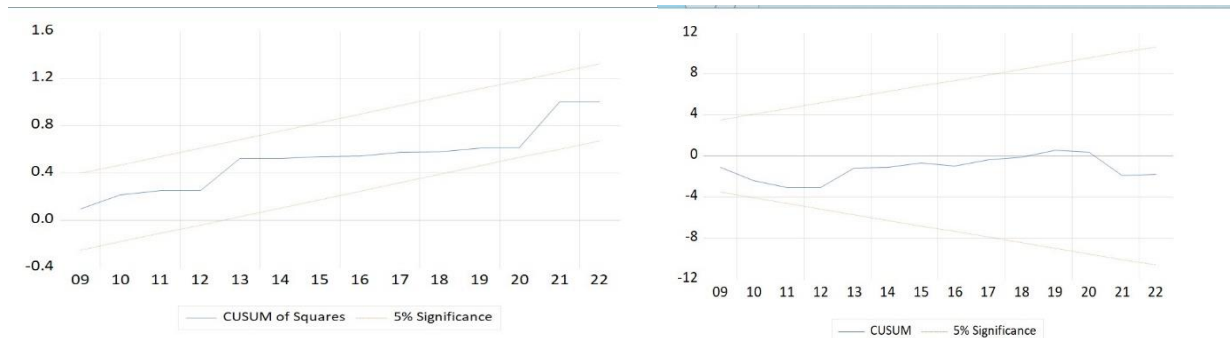
المطلب الثاني: دراسة استقرارية النموذج

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدّرة ضمن صيغة نموذج تصحيح الخطأ عندما تقع الإحصاءات البيانية لاختباري CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. أما في حالة خروج المسار البياني لهذه الاختبارات عن الحدود الحرجة عند نفس مستوى المعنوية، فإن ذلك يُشير إلى عدم استقرار هيكلي في

الفصل الثاني دراسة قياسية تحليلية لتأثير بعض المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)

المعلومات المقدّرة، بما يعكس وجود تغيرات هيكلية في النموذج خلال فترة الدراسة وتُعرض نتائج هذا الاختبار في الشكل الموالي.

الشكل رقم 03: نتائج اختبار CUSUM - CUSUM-SQ



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews13

الفرع الأول: اختبار CUSUM

أظهرت نتائج الدراسة أن الخط الأزرق بقي داخل الحدود الحرجة طوال فترة الدراسة، وهو ما يدل على استقرار معاملات النموذج وعدم وجود تغيرات هيكلية جوهرية، كما تشير هذه النتيجة إلى وجود اتساق واستقرار في العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ويُعتبر هذا الاستقرار مؤشراً مهماً على جودة النموذج القياسي وموثوقية نتائجه، وبالتالي يمكن القول إن النموذج المعتمد يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار الهيكلي، مما يسمح بالاعتماد على نتائجه في التحليل الاقتصادي.

الفرع الثاني: اختبار CUSUM-Sq

يرتكز هذا الإختبار على دراسة المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتكررة، مما يساعد على الكشف عن التغيرات المفاجئة أو التقلبات غير المنتظمة التي قد تظهر في النموذج، ويتم تحليل الإختبار بيانياً من خلال مقارنة الخط الأزرق مع الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وقد بينت نتائج الدراسة أن الخط الأزرق بقي داخل الحدود الحرجة المحددة، وهو ما يشير إلى عدم وجود تغيرات هيكلية حادة في تباين الأخطاء خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

-تشير نتائج اختبارات الاستقرار إلى أن جميع السلاسل الزمنية المدروسة أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول ما يعني أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)، ما عدا متغير لوغاريتم النمو الاقتصادي $\ln(EG)$ الذي يستقر

الفصل الثاني دراسة قياسية تحليلية لتأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر للفترة (1990-2022)

عند المستوى ، وتعد هذه النتيجة ذات أهمية منهجية بالغة، إذ تضمن تجنب مشكلة الانحدار الزائف التي قد تنشأ عند استخدام سلاسل غير مستقرة ، كما أن استقرارية السلاسل عند درجة التكامل $I(0)$ و $I(1)$ تمثل شرطاً أساسياً لتطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة، بما يسمح بدراسة العلاقات الديناميكية بين المتغيرات، في الأجلين القصير والطويل .

-أظهرت نتائج اختيار فترات الإبطاء اعتماداً على معيار Akaik للمعلومات أن النموذج الأمثل هو $ARDL(1,3,3,4)$.

-أثبتت الاختبارات التشخيصية أن النموذج $ARDL$ لا يعاني من مشاكل قياسية مثل الارتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين، إضافة إلى تحقق فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي، وتعرز هذه النتائج من مصداقية النموذج المقدر، إذ تشير إلى كفاءته الإحصائية وقدرته على تقديم تقديرات غير متحيزة وفعالة.

-أظهرت اختبارات الاستقرار الهيكلي، والمتمثلة في CUSUM و CUSUM of Squares، أن معاملات النموذج مستقرة خلال فترة الدراسة، حيث بقيت الإحصاءات ضمن الحدود الحرجة، ويعكس ذلك غياب التغيرات الهيكلية المفاجئة التي قد تؤثر على العلاقة بين المتغيرات، وتعد هذه النتيجة مهمة في سياق دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة ، إذ تدل على استقرار العلاقة بين هذا المتغير ومحدداته عبر الزمن.

-بيّنت نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط بين المتغيرات.

-تشير نتائج التقدير في المدى الطويل أن لوغاريتم معامل التضخم بلغ (-0.0623) وهو معامل سالب وغير معنوي في حين بلغت قيمة الاحتمال (0.283) وهذا ما يدل على ضعف تأثير لوغاريتم التضخم $\ln(INF)$ على لوغاريتم معدل البطالة $\ln(CHOMG)$ في الأجل الطويل. أما في الأجل القصير فقد بينت النتائج أن لوغاريتم موجب وغير معنوي إحصائياً، كما أن الإبطاء الأول لم يكن معنوياً أيضاً، مما يدل على غياب تأثير مباشر للوغاريتم على لوغاريتم معدل البطالة في الفترة الحالية، كما أن الإبطاءين الثاني والثالث جاءا سالبين ومعنويين إحصائياً، وهو ما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين التضخم والبطالة بعد فترة زمنية معينة.

-تشير نتائج التقدير في المدى الطويل على وجود علاقة عكسية ومعنوية بين لوغاريتم النفقات العامة $\ln(DEP)$ ولوغاريتم معدل البطالة $\ln(CHOMG)$ فكل زيادة في لوغاريتم النفقات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض لوغاريتم معدل البطالة بحوالي 0.49% في الأجل الطويل، أما في المدى القصير فتشير النتائج إلى وجود أثر

سلبي ومعنوي للوغاريتم النفقات العامة $\ln(\text{DEP})$ على لوغاريتم معدل البطالة $\ln(\text{CHOMG})$ في الأجل القصير فكل زيادة في النفقات العامة بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بحوالي 0.48%.

بينت النتائج في المدى الطويل على وجود علاقة عكسية ومعنوية بين لوغاريتم النمو الإقتصادي $\ln(\text{EG})$ ولوغاريتم معدل البطالة $\ln(\text{HOMG})$ ، ويشير هذا على أن إرتفاع لوغاريتم معدل النمو الإقتصادي بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض لوغاريتم معدل البطالة بحوالي 0.32% في الأجل الطويل، أما نتائج الدراسة في المدى القصير فقد بينت وجود أثر متأخر للنمو الإقتصادي على البطالة وهذا راجع إلى أن أثر لوغاريتم النمو الإقتصادي الحالي بلغ (-0.032) وهو غير معنوي إحصائياً، مما يدل على ضعف أثر لوغاريتم النمو الإقتصادي $\ln(\text{EG})$ على معدل البطالة $\ln(\text{CHOMG})$ في الفترة الحالية، غير أن الإبطاء الأول والثاني للوغاريتم النمو الإقتصادي كانا موجبين ومعنويين إحصائياً.

خلاصة الفصل الثاني:

في الختام يمكن القول أن تحليل تطور البطالة، التضخم، النفقات العامة والنمو الإقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2022)، أظهرت تنبذبات بين الإرتفاع والإنخفاض، بعد ذلك تم عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود تباين في خصائص السلاسل الزمنية المدروسة، كما أن التحليل القياسي أكد وجود علاقة طويلة الأمد بين هذه المتغيرات، مع تأثير سلبي للنمو على البطالة، وأشار إلى وجود آلية تصحيح سريعة تعيد التوازن في الأجل الطويل.

خاتمة

تعتبر البطالة من الظواهر الأساسية على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي التي تعاني منها كل دولة، فقد حظيت بإهتمام كبير من طرف الباحثين وفي هذا البحث قمنا بقياس أثر بعض المتغيرات الإقتصادية كالتضخم، النفقات العامة والنمو الإقتصادي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، وقد حاولنا من خلال هذا البحث الإجابة على بعض التساؤلات وإختبار الفرضيات وفقاً لمنهجية تحليلية قياسية لمشكلة البطالة خلال فترة الدراسة حيث نجد أن الجزائر قد إعتمدت خلال الفترة (1990-2022) على إصلاحات إقتصادية وغيرت هياكل العديد من المتغيرات الإقتصادية والتي بدورها أثرت على مستوى التشغيل والبطالة. وجاء الهدف وراء هذا البحث قياس أثر المتغيرات الإقتصادية كالتضخم، النفقات العامة والنمو الإقتصادي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

وللإلمام بمختلف جوانب هذه الظاهرة، وللوصول إلى أهداف الدراسة كان علينا تقديم الإطار النظري للبطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية ومحاولة قياس أثر التضخم، النفقات العامة والنمو الإقتصادي على معدل البطالة من خلال دراسة تطور ظاهرة البطالة وبعض المتغيرات الإقتصادية (التضخم، النفقات العامة والنمو الإقتصادي) في الجزائر ودراسة العلاقة بين هاته الأخيرة مع ظاهرة البطالة، ومن جهة أخرى محاولة بناء نموذج قياسي لقياس أثر بعض المتغيرات كالتضخم، النفقات العامة والنمو الإقتصادي على معدل البطالة خلال الفترة (1990-2022).

وفيمايلي أهم النتائج المتوصل لها من خلال هذه الدراسة:

1- من خلال الدراسات السابقة نجد هناك إهتمام كبير بالبطالة؛

2- نجد علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع البطالة والمتغيرات المستقلة الإنفاق الحكومي والنمو الإقتصادي؛

3- أظهرت نتائج إختبار فترات الإبطاء اعتماداً على معيار Akaik للمعلومات أن النموذج الامثل

هو $ARDL(1.3.3.4)$

4- أظهرت إختبارات الإستقرار الهيكلي أن نموذج $ARDL$ لايعاني من مشاكل قياسية مثل الإرتباط الذاتي، وعدم تجانس التباين؛

5- بين نتائج إختبار الحدود للتكامل المشترك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، وهو مايعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تربط المتغيرات؛

6- أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ بلغ (-0.99) هذا مايؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الإقتصادية ومعدل البطالة، ويشير هذا المعامل أن حوالي 99% من الإختلالات قصيرة الأجل يتم

تصحيحها خلال فترة واحدة، كما تدل معنوية معامل تصحيح الخطأ على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

إختبار صحة الفرضيات:

-**الفرضية الأولى:** تعاني الجزائر من معدلات بطالة جد مرتفعة. من خلال النتائج الدراسة القياسية شهدنا تذبذب في معدلات البطالة بين الإرتفاع والإنخفاض خلال الفترة (1990-2022)، حيث عرفت الجزائر مع السنوات الأخيرة لفترة الدراسة تراجع ملحوظ في معدلات البطالة. وعليه فالفرضية الأولى صحيحة.

-**الفرضية الثانية:** لم تساهم الإجراءات المتبعة من قبل الدولة في تخفيف من حدة البطالة بالشكل المنتظر. من خلال النتائج أظهرت تراجع في معدلات البطالة خاصة خلال الفترة (2000-2011) أين شهدنا تراجع ملحوظ في معدلات البطالة وهذا راجع بالأساس لتطبيق الجزائر عدة تعديلات وبرامج ، وبالتالي فالفرضية خاطئة.

-**الفرضية الثالثة:** قبول الفرضية الثالثة والمتمثلة في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة في الجزائر والتضخم.

-**الفرضية الرابعة:** قبول الفرضية الرابعة والمتمثلة في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة في الجزائر والنفقات العامة.

-**الفرضية الخامسة:** قبول الفرضية الخامسة والمتمثلة في وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل البطالة في الجزائر والنتائج المحلي الإجمالي، ويرجع السبب في أن المتغير المستقل يؤثر في معدل البطالة بدرجات وإتجاهات مختلفة وفقاً للنتائج المتوصل لها من خلال النموذج القياسي.

توصيات:

- لإجراء أي نموذج يجب التأكد أولاً من صحة المعطيات حتى نتحصل على النموذج الملائم.
- من الضروري وضع آليات لمراقبة المتغيرات الإقتصادية المؤثرة على البطالة في الجزائر، مع إتخاذ الإجراءات استباقية للحد من أي صدمات قد ترفع من معدلات البطالة مستقبلاً، وذلك عبر تحليل عميق لتطوراتها.
- تصميم خطط إستراتيجية مبتكرة للتصدي لمشكلة البطالة في الجزائر، من خلال إعتماد إجراءات شاملة تعزز من خلق فرص العمل وتدعيم النشاط الإقتصادي.
- العمل على تحقيق معدلات نمو إقتصادي مرتفعة مما يساهم في توفير فرص عمل جديدة، مما يؤدي بدوره إلى خفض معدلات البطالة.
- تطوير آليات التمويل المصرفي لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بحيث تساهم في تحفيز النشاط الإقتصادي وتوفير قنوات تمويلية مستقرة، مما يعزز من الإستقرار المالي ويحد من البطالة.

- تنويع مصادر الدخل الوطني عبر تشجيع الإستثمارات في القطاعات المالية غير التقليدية، مما يعزز من مرونة الإقتصاد ويساعد في خفض معدلات البطالة على المدى الطويل.

الأفاق:

نظراً لأهمية موضوع البطالة وأثاره الإقتصادية والإجتماعية، غير أن العديد من المجالات تستحق المزيد من الدراسة والتعمق، ومن بين هذه الأفاق البحثية المقترحة مايلي:

- تطوير نموذج قياسي أكثر شمولاً من خلال إدراج متغيرات إقتصادية إضافية قد تؤثر في معدل البطالة، بما يسمح بفهم أدق للعوامل المحددة لها.

- الإعتماد على فترات زمنية أحدث وقواعد بيانات أكثر تفصيلاً من أجل تحسين دقة النتائج واستخلاص توصيات أكثر ملاءمة للواقع الإقتصادي الراهن.

- دراسة أثر السياسات الإقتصادية والبرامج الحكومية الموجهة لسوق العمل، مع التركيز على تقييم مدى فعاليتها في الحد من البطالة وتحسين فرص التشغيل في الجزائر.

- إجراء مقارنات بين الجزائر ودول أخرى ذات خصائص إقتصادية متشابهة، للاستفادة من التجارب الناجحة في مجال مكافحة البطالة وتعزيز التشغيل.

قائمة المراجع

كتب:

1. أبو منصف، مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة، الطبعة الأولى، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2004.
2. إكرام مرعوش، التحليل الإقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار قانة للنشر والتوزيع، باتنة-الجزائر، 2021.
3. أياد عبد الفتاح النصور، أساسيات الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2014.
4. جميل أحمد محمود خضر، وآخرون، البطالة(الأسباب والآثار وتقييم السياسات الحالية واليات العلاج المقترحة في ضوء المستجدات، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة-مصر، 2013.
5. حازم البني، الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس-لبنان، 2006.
6. حربي محمد عريقات، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان-الأردن، 2014.
7. حربي موسى عريقات، مبادئ الإقتصاد التحليل الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2006.
8. حسام علي داوود، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن، 2016.
9. حسين بن سالم، جابر الزبيدي، التضخم والكساد، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011.
10. حميد جاسم الجميلي، أنور بهجت عبد الكريم، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
11. خالد الزواوي، البطالة في الوطن العربي "المشكلة والحل"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة-مصر، 2004.
12. خالد واصف الوزني، أحمد حسن الرفاعي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2008.
13. سامر عبد الهادي، وآخرون، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، 2013.
14. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2000.

15. السيد محمد أحمد السريتي، على عبد الوهاب نجاء، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة-مصر-، 2008.
16. شعيب بنونة، زهرة يخلف، مدخل إلى التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2010.
17. طارق عبد الرؤوف عامر، أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وإنعكاساتها السلبية على الفرد والاسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2015.
18. عدلي العلي، المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
19. فتحي أحمد ذياب عواد، إقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2013.
20. فليح خلف، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
21. لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2014.
22. مجيد جواد مهدي، أسماعيل علي شكر، مشاريع القطاع الخاص ودورها في الحد من البطالة، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان-الأردن-، 2016.
23. محمد أحمد الأفندي، مبادئ الإقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء-اليمن-، 2012.
24. محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الإقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء-اليمن-، 2013.
25. محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة-الجزائر-، 2003.
26. محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2015.
27. محمود حسين الوادي، وآخرون، الإقتصاد الكلي، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان-الأردن-، 2014.
28. محمود مروان السمان، وآخرون، مبادئ التحليل الإقتصادي (الجزئي والكلي) و الطبعة الأولى. دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2008.
29. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للإقتصاد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
30. هوشيار معروف، تحليل الإقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن-، 2005.

الأطروحات والمذكرات:

1. إسلام عبد الله علي حسن، محددات البطالة في السودان خلال الفترة (1990-2014)، رسالة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الإقتصاد التطبيقي، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2016.
2. أية يوسف عمر سالم، أثر المثبتات على إستقرار الناتج المحلي الإجمالي في دول العربية للفترة (2005-2022)، رسالة ماجستير في إقتصاد المال والأعمال، جامعة آل البيت، كلية الأعمال، 2023.
3. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة دالي إبراهيم-الجزائر-، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009-2010.
4. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الإقتصادية على معدل البطالة دراسة قياسية تحليلية حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009-2010.
5. مها محمد نافذ مشهور بهلول، المحددات الإقتصادية للبطالة في الأراضي الفلسطينية-دراسة قياسية (1945-2012)-، مذكرة ماجستير في إقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، غزة، 2015.

المقالات والمجلات:

1. أحلام دريدي، أثر أبعاد النمو الإقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري-دراسة قياسية للفترة (1990-2020)، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد: 23، العدد: 01، جامعة محمد خيضر-بسكرة-(الجزائر)، 2023.
2. أمال طوير، عبد الجبار مختاري، أثر سعر الفائدة، معدل التضخم وسعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر بإستعمال نموذج ARDL خلال الفترة 1980-2018، مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد: 05، العدد: 01، جامعة عمار ثلجي الأغواط، مخبر دراسات التنمية الإقتصادية، الجزائر، 2021.
3. بغاوي ملوكة، دور الرقابة المالية في ترشيد تنفيذ النفقات العامة للجماعات المحلية في الجزائر، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد: السادس، العدد: الأول، مخبر إدارة وتقييم أداء المؤسسات-جامعة سعيدة-الجزائر-، 2022.
4. بوالكور نور الدين، قسّاس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2016)، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، المجلد: 14، العدد: 1، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر-، 2020.
5. رحيمي عيسى، وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهوما، أسبابها وأثارها، مجلة إرتقاء للبحوث والدراسات الإقتصادية، المجلد: 01، العدد: 0، جامعة الشاذلي بن جديد-الطارف-، الجزائر، 2018.

6. ساهرة حسين زين الثعلبي، إختبار أفضل نموذج لقياس أثر المتغيرات الإقتصادية في معدل البطالة إقتصاد مملكة البحرين للمدة (1991-2013)، مجلة الإقتصاد الخليجي، العدد:31، قسم الإحصاء- كلية الإدارة والإقتصاد-جامعة البصرة ، العراق، 2017.
7. سمير حفاسي، عبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر بإستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد:06، العدد:02، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، 2020.
8. عابي وليد، أثر التغيرات في سعر الصرف على معدلات التضخم في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1990-2023 بإستخدام منهجية Var، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، المجلد:9، العدد:1، المركز الجامعي سي الحواس بركة، الجزائر، 2025.
9. عبد العزيز نعوم، عبد العزيز ميلودي، قياس مصادر التضخم في الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2023)، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، المجلد:12، العدد:01، مخبر التطبيقات الكلية في العلوم الإقتصادية والمالية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2025.
10. عبد الكريم عبد الله محمد، منتهى زهير محسن، قياس العلاقة بين النمو الإقتصادي والبطالة في العراق بإستخدام قانون أوكن للمدة 1970-2010، العدد:98، الجامعة المستنصرية، العراق، 2012.
11. عزري حميد، خوني رابح، قياس أثر النفقات العامة على معدل البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد:11، العدد:02، الجزائر، 2018.
12. كاكي عبد الكريم، وآخرون، العلاقة بين الصادرات وإجمالي الناتج المحلي: دليل تجريبي من الجزائر، المجلة الجزائرية للإقتصاد والإدارة، المجلد:15، العدد:2، الجزائر، 2021.
13. كعوان سليمان، تحليل العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في إطار السببية والتكامل المشترك، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد: السابع، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة-الجزائر، 2017.
14. محمد الصيد أحميد، عبد الرحمان علي محفوظ، تأثير عرض النقود وسعر الصرف على الناتج المحلي الحقيقي دراسة تطبيقية على الإقتصاد الليبي للفترة (1990-2017م)، مجلة كليات التربية، العدد: الرابع عشر، 2019.
15. مرباح مديحة، عامر كمال، أثر التغير في إجمالي الناتج المحلي على سعر الصرف في الجزائر للفترة من 2010-2019، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، المجلد:08، العدد:01، الجزائر، 2022.
16. مسعود لشهب، دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد:10، العدد:02، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2024.
17. ياسين ميموني، وآخرون، أثر التمويل الإسلامي على الناتج المحلي الإجمالي في السودان خلال الفترة (1999-2020) دراسة قياسية بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، مجلة

دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد:09، العدد:01، مخبر إدارة الأسواق المالية بإستخدام الأساليب الرياضية والإعلام الألي، 2021.

المراجع الأجنبية:

- 1-Akaike, Hirotugu, A New-Look at the Statistical Model Identification, IEEE Transactions on Automatic Control, United States, 1974.
- 2- Brown, R. L., Durbin, J., and Evans,J.M., Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships Over Time, Journal of the Royal Statistical Society, United Kingdom, 1975.
- 3-Dickey, David A., and fuller, wayne A., Likelihood Ratio statistics For Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrica, United States, 1981.
- 4-Engle, Robert F., and Granger, Clive W. J., Co- integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing, Econometrica, United States, 1987.
- 5-pesaran, M, Hashem, Yongcheol Shin, and Richard J. Smith, Bounds testing Approaches to the Analysis of level Relationships, Journal of Applied Econometrics, United Kingdom, 2001.

الملاحق

ملحق رقم 01: بيانات الدراسة.

النمو الاقتصادي %	حجم الإنفاق الحكومي بالمليون د. ج	معدل التضخم %	معدل البطالة %	السنوات
0.800001	137	16.7	19.66	1990
-1.2	212	25.9	20.6	1991
1.800002	420	31.7	24.38	1992
-2.1	477	20.5	26.23	1993
-0.9	566	29	27.74	1994
3.799995	759	29.8	31.84	1995
4.099998	725	18.7	28.515	1996
1.1	845	5.7	25.43	1997
5.100004	876	5	26.64	1998
3.200002	962	2.6	28.304	1999
3.8	1178	0.3	29.77	2000
3	1321	4.2	27.3	2001
5.6	1550	1.4	25.9	2002
7.2	1690	4.3	23.72	2003
4.3	1891	4	17.65	2004
5.9	2052	1.4	15.27	2005
1.7	2453	2.3	12.27	2006
3.4	3108	3.7	19.79	2007
2.4	4191	4.9	11.33	2008
1.6	4246	5.7	10.16	2009
3.6	4466	3.9	9.96	2010
2.9	5853	4.5	9.96	2011
3.4	7058	8.9	10.97	2012
2.8	6024	3.3	9.82	2013

3.8	6995	2.9	10.21	2014
3.7	7656	4.8	11.21	2015
3.2	7297	6.4	10.6	2016
1.3	7282	5.6	10.334	2017
1.2	7726	4.3	10.416	2018
0.99	8557	2	10.495	2019
-5.09	6902	2.4	12.248	2020
3.4	8642	7.2	11.747	2021
3.2	9858	9.3	11.55	2022

المصدر: - بيانات معدل البطالة و التضخم والنمو الاقتصادي من البنك الدولي.

[Http://data360.worldbank.org/en/economies](http://data360.worldbank.org/en/economies)

- بيانات حجم الإنفاق الحكومي من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz

الملحق رقم (02): الإحصاءات الوصفية:

	LN_CHOMG_	LN_DEP_	LN_EG_	LN_INF_
Mean	2.795212	7.712364	2.066333	1.661091
Median	2.726000	7.805000	2.219000	1.569000
Maximum	3.460000	9.196000	2.581000	3.456000
Minimum	2.285000	4.920000	-0.094000	-1.204000
Std. Dev.	0.435959	1.188506	0.465240	0.994453
Skewness	0.162259	-0.546419	-3.226136	-0.189577
Kurtosis	1.291473	2.285334	15.32890	3.832101
Jarque-Bera	4.158518	2.344433	266.2462	1.149707
Probability	0.125023	0.309680	0.000000	0.562787
Sum	92.24200	254.5080	68.18900	54.81600
Sum Sq. Dev.	6.081940	45.20148	6.926353	31.64598
Observations	33	33	33	33

الملحق رقم (03): اختبارات الاستقرار

Null Hypothesis: D(LN_DEP_) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.937368	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LN_EG_ has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.685379	0.0007
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LN_CHOMG_) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.839726	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LN_INF_ has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.611113	0.1012
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LN_DEP_ has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.302080	0.0841
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LN_CHOMG_ has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.951311	0.7582
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LN_INF_) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.820302	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم(04): الإختبارات التشخيصية

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.713837	Prob. F(14,14)	0.7317
Obs*R-squared	12.07891	Prob. Chi-Square(14)	0.6000
Scaled explained SS	1.640665	Prob. Chi-Square(14)	1.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.823229	Prob. F(2,12)	0.4623
Obs*R-squared	3.498876	Prob. Chi-Square(2)	0.1739

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: LN_CHOMG_ LN_CHOMG_(-1) LN_CHOMG_(-2)
LN_CHOMG_(-3) LN_CHOMG_(-4) LN_DEP_ LN_DEP_(-1)
LN_DEP_(-2) LN_DEP_(-3) LN_DEP_(-4) LN_EG_ LN_EG_(-1)
LN_EG_(-2) LN_EG_(-3) LN_INF_ LN_INF_(-1) LN_INF_(-2)
LN_INF_(-3) C

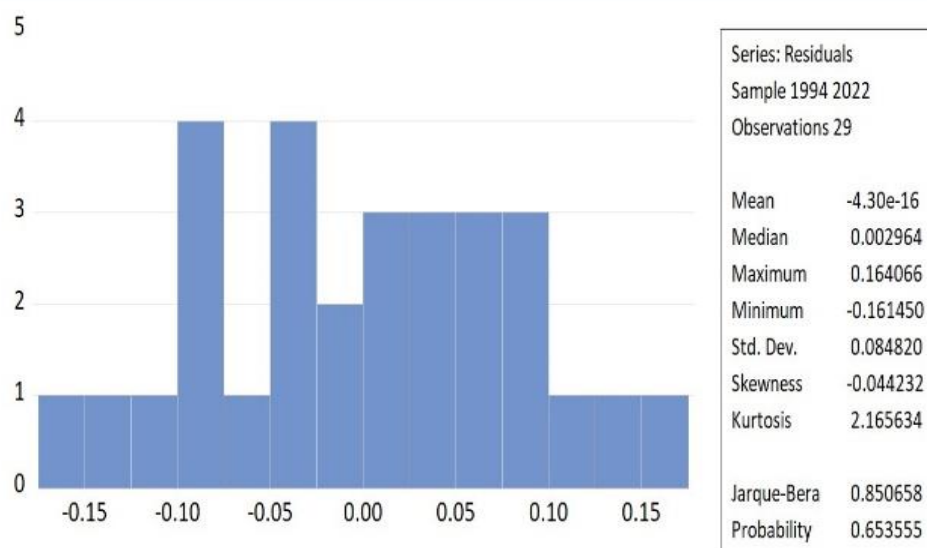
	Value	df	Probability
t-statistic	0.707624	10	0.4953
F-statistic	0.500731	(1, 10)	0.4953
Likelihood ratio	1.416934	1	0.2339

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.006954	1	0.006954
Restricted SSR	0.145834	11	0.013258
Unrestricted SSR	0.138880	10	0.013888

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	35.59320
Unrestricted LogL	36.30167



الملحق رقم (05): العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل

Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(LN_CHOMG_)
Method: ARDL
Date: 05/22/26 Time: 12:51
Sample: 1994 2022
Included observations: 29
Dependent lags: 2 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LN_DEP_ LN_EG_ LN_INF_
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 250
Selected model: ARDL(1,3,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_CHOMG_(-1)*	-0.990130	0.189699	-5.219472	0.0001
LN_DEP_(-1)	-0.495786	0.109707	-4.519187	0.0005
LN_EG_(-1)	-0.326234	0.137069	-2.380078	0.0321
LN_INF_(-1)	-0.062327	0.055846	-1.116043	0.2832
C	7.567277	1.565059	4.835138	0.0003
D(LN_DEP_)	-0.481788	0.268506	-1.794324	0.0944
D(LN_DEP_(-1))	-0.322277	0.264834	-1.216905	0.2438
D(LN_DEP_(-2))	-0.519679	0.228279	-2.276508	0.0390
D(LN_EG_)	-0.032126	0.066238	-0.485011	0.6352
D(LN_EG_(-1))	0.290100	0.142664	2.033454	0.0614
D(LN_EG_(-2))	0.282928	0.138187	2.047437	0.0599
D(LN_INF_)	0.042649	0.042812	0.996192	0.3361
D(LN_INF_(-1))	0.049370	0.051316	0.962089	0.3523
D(LN_INF_(-2))	-0.067381	0.043354	-1.554210	0.1424
D(LN_INF_(-3))	-0.092912	0.036721	-2.530215	0.0240
R-squared	0.753872	Mean dependent var	-0.028276	
Adjusted R-squared	0.507745	S.D. dependent var	0.170968	

Error Correction

Dependent Variable: D(LN_CHOMG_)

Method: ARDL

Date: 05/22/26 Time: 12:51

Sample: 1994 2022

Included observations: 29

Dependent lags: 2 (Automatic)

Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LN_DEP_ LN_EG_ LN_INF_

Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Number of models evaluated: 250

Selected model: ARDL(1,3,3,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.990130	0.150591	-6.574982	0.0000
D(LN_DEP_)	-0.481788	0.181145	-2.659676	0.0160
D(LN_DEP_(-1))	-0.322277	0.181453	-1.776091	0.0926
D(LN_DEP_(-2))	-0.519679	0.144355	-3.600007	0.0020
D(LN_EG_)	-0.032126	0.048729	-0.659276	0.5181
D(LN_EG_(-1))	0.290100	0.078598	3.690940	0.0017
D(LN_EG_(-2))	0.282928	0.085332	3.315610	0.0038
D(LN_INF_)	0.042649	0.029627	1.439542	0.1672
D(LN_INF_(-1))	0.049370	0.032907	1.500278	0.1509
D(LN_INF_(-2))	-0.067381	0.030206	-2.230745	0.0387
D(LN_INF_(-3))	-0.092912	0.029194	-3.182597	0.0052
R-squared	0.753872	Mean dependent var	-0.028276	
Adjusted R-squared	0.617135	S.D. dependent var	0.170968	